جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية و المحاسبة

تخصص:محاسبة

الموضوع:

دور الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة حالة فرع أنتيبيوتيكال -المدية –

(2018-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتان:

– مريم زاوي

– إيمان بودرقة

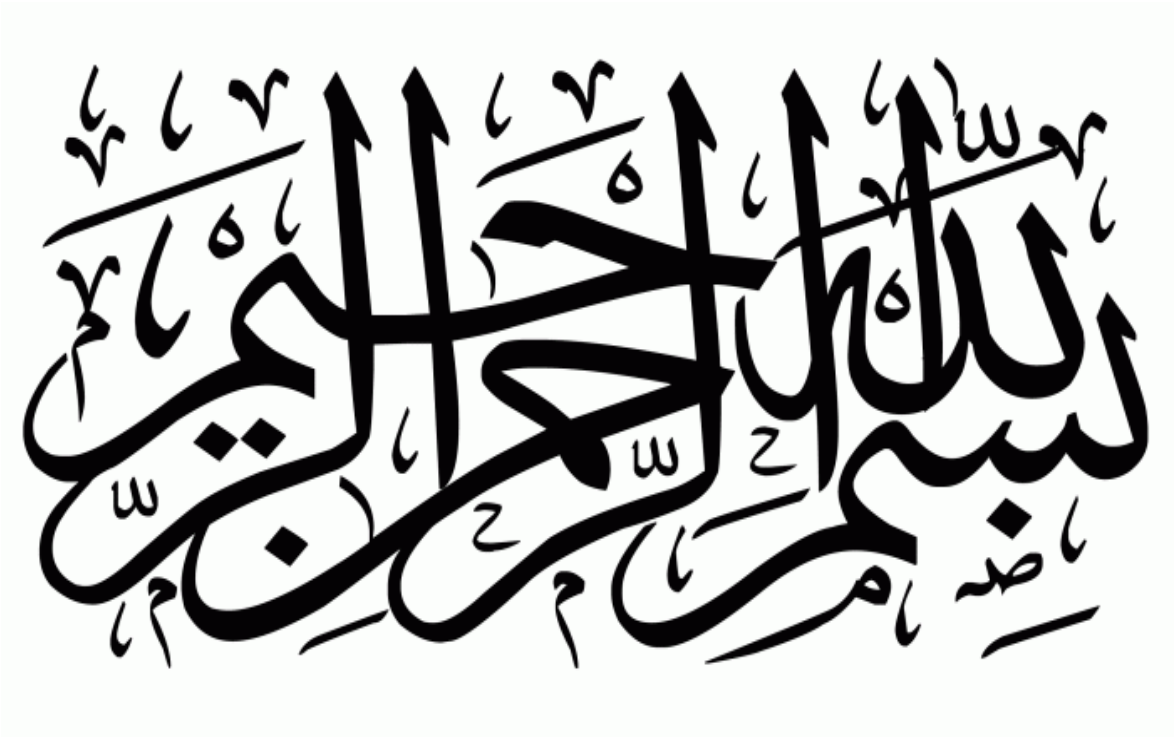
تحت إشراف:

– الأستاذ سلامة جمال الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
أ/–أحمد يوسف السعيدي	رئيسا	يحي فارس المدية
أ/– سلامة جمال الدين	**مشرفا ومقررا**	يحي فارس المدية
أ/– بوعمرة جودي	ممتحنا	يحي فارس المدية

السنة الجامعية:2019-2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا لإنجاز هذا العمل

لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

أما بعد

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الدكتور "سلامة جمال الدين" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة وآراء سديدة

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

إلى كل هؤلاء، نقول لهم شكرا وجزاكم الله خير الجزاء

إهداء

الحمد و الشكر لله تعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل و نسأله أن
يجعله خالصا لوجهه الكريم و أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه

إلى من يملك قلبا برحمته رعاني..وجه تبسو إذا رآني،نوح جميل قد سقاني إلى من أحمل إسمه
بكل إفتخار

إلى سندي الأول في الحياة أبي العزيز أدام الله له الصحة والعافية

إلى القلب الكبير الذي احتواني بكل صدق

إلى جوهرة حياتي ..أمي الغالية

إلى مورد الأنس و السعادة إلى من يترقق في صدري حبهم إخوتي وأخواتي

إلى الذين علموني كيف أشق طريقي دون وجل وكيف أرسم الهدف
وأحقق الأمل إخوتي: هاجر،سلمى،كريمة
إلى البراعم الصغار: مازن، ميسو ،ياسين، يسرى

إلى كل صديقاتي العزيزات خاصة: زهور،سلمى،شهيناز ،أسرار،إيمان،نزيهة

إلى من تقاسمت معها تعب الليالي إلى أختي إيمان

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أهدي باكورة عملي هذا

مريم

إهداء

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا

من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الكون

إلى التي حملتني تسعاً وأرضعتني حولين، وإلى من سقت منتبع حياتي وترعرعت في كنفها

وإلى من جُعلت الجنة تحت أقدامها أمي الحنون

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخراً واعتزازاً وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي

وتعليمي وجعلني أكبر في أزكى وأطهر فضيلة أبي العزيز

إلى بسمة فؤادي وعماد حياتي أختي هجيرة التي أعتبرها بمثابة أم ثانية لي رفيقة دربي في

مشواري الدراسي

وإلى من بدونهم لاتحلو الحياة إخوتي: فتحي ، نبيل ، محمد

إلى الكتاكيت: أسماء ، سلمى ، تسنيم ، رنيم

إلى جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى صديقاتي العزيزات: أسرار ، إيمان ، نزيهة ، شهيناز

إلى من تقاسمت معها تعب الليالي أختي مريم

إلى كل أهلي وأقاربي وأحبائي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمي

إيمان

الملخص

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الأداء المالي في التنبؤ الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، وهذا للأهمية الكبيرة التي يلعبها الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية لها ومساعدتها على اتخاذ القرارات الرشيدة،حيث تناولنا في الجانب النظري مفهوم الأداء المالي، أهميته، تقييمه،مفهوم الفشل المالي، أشهر النماذج الإحصائية الكمية للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في نموذجBeaver،Altman،Springate، Kida ونموذج Sherrod حيث استخدمنا هذه النماذج نظرا لقدرتها العالية على التنبؤ بالمخاطر المالية قبل واقعة التصفية بسنوات. أما الجانب التطبيقي فقمنا باختبار هذه النماذج على مؤسسة اقتصادية و هي وحدة صيدال للصناعة الصيدلانية فرع المدية، خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية2018. وخلصت الدراسة أن نموذج ألتمان لم يستطع التنبؤ بفشل أو نجاح المؤسسة محل الدراسة ويحتاج إلى دراسات تفصيلية أخرى ،في حين أن النماذج الأخرى تمكنت من تحديد الأداء المالي وبقدرة تنبؤية عالية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، الفشل المالي، التنبؤ المالي، النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي

Abstract

The purpose of the research in hand is to know the role of the financial performance in the prediction of the financial failure in an economie enterprise, this is because of the huge importance and help the the financial performance provides to take rational dicisions . in the theoriotical part we tackeled the definition of the financial performans, its importance and evaluation, the definition of the financial failure and the most statistical models that predict the financial performance like Altman, springate, Kida and Sherrod models, we used those models due to its high potential in the prediction of the financial risks years before the liquidation .

Concerning the practical part we applied those models in an economic enterprise which is Saidal for the pharmaceutical industry in Medea from 2016 to 2018.

the findings of the research indicates that the Altman's model couldn't predict about the failure or success of the enterprise under study whereas the other samples were able to determine the financial performance in a high predictive way.

Key words : the financial performance - the financial failure - the financial forcasting - global models for forecasting financial failure .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	III-II
الملخص	VI-V
قائمة المحتويات	IX-VII
قائمة الجداول والأشكال	XI
قائمة الملاحق	XII
مقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري للأداء المالي	
تمهيد	01
المبحث الأول :ماهية الأداء	02
المطلب الأول : مفهوم الأداء	02
المطلب الثاني : مكونات الأداء	03
المطلب الثالث : أنواع وميادين الأداء	04
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	09
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي	09
المطلب الثاني : أهمية الأداء المالي	10
المطلب الثالث : عوامل الأداء المالي	11
المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي	14
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي	14
المطلب الثاني : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي	15
المطلب الثالث : مراحل ومؤشرات تقييم الأداء المالي	17
خاتمة الفصل	22
الفصل الثاني : الفشل المالي وعلاقته بالأداء المالي	
تمهيد	24
المبحث الأول : مدخل نظري حول الفشل المالي	25

المطلب الأول : دور حياة المنشأة وعلاقتها بالفشل المالي	**25**
المطلب الثاني : أسباب وأنواع الفشل المالي	**33**
المطلب الثالث : مراحل الفشل المالي وإبراز الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي	**36**
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي	**38**
المطلب الأول : تعريف التنبؤ بالفشل المالي و أهميته	**93**
المطلب الثاني : خطوات ومحددات التنبؤ بالفشل المالي	**41**
المطلب الثالث : أساليب التنبؤ بالفشل المالي	**42**
المبحث الثالث : عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي	
المطلب الأول : نموذج Beaver و Altman	**44**
المطلب الثاني : نموذج Springate و Kida	**47**
المطلب الثالث : نموذج Sherrod	**48**
خاتمة الفصل	**50**
الفصل الثالث:دراسة تطبيقية في فرع أنتيبيوتيكال (2016-2018)	
تمهيد	**52**
المبحث الأول:لمحة عن المؤسسة	**53**
المطلب الأول:التعريف بالمؤسسة	**53**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي	**55**
المطلب الثالث:تقديم الوحدة محل الدراسة	**58**
المبحث الثاني:تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على مؤسسة صيداللفرع المدية	**63**
المطلب الاول:إعداد الميزانيات العامة والمختصرة وحساب النتائج للفترة 2016-2018	**63**
المطلب الثاني: تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي	**73**
المطلب الثالث: المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي	**81**
خلاصة	**83**
خاتمة العامة	**87-85**
قائمة المراجع	**94-89**
الملاحق	**-**

قائمة الجداول و الأشكال

و الملاحق

➢ قائمة الجداول

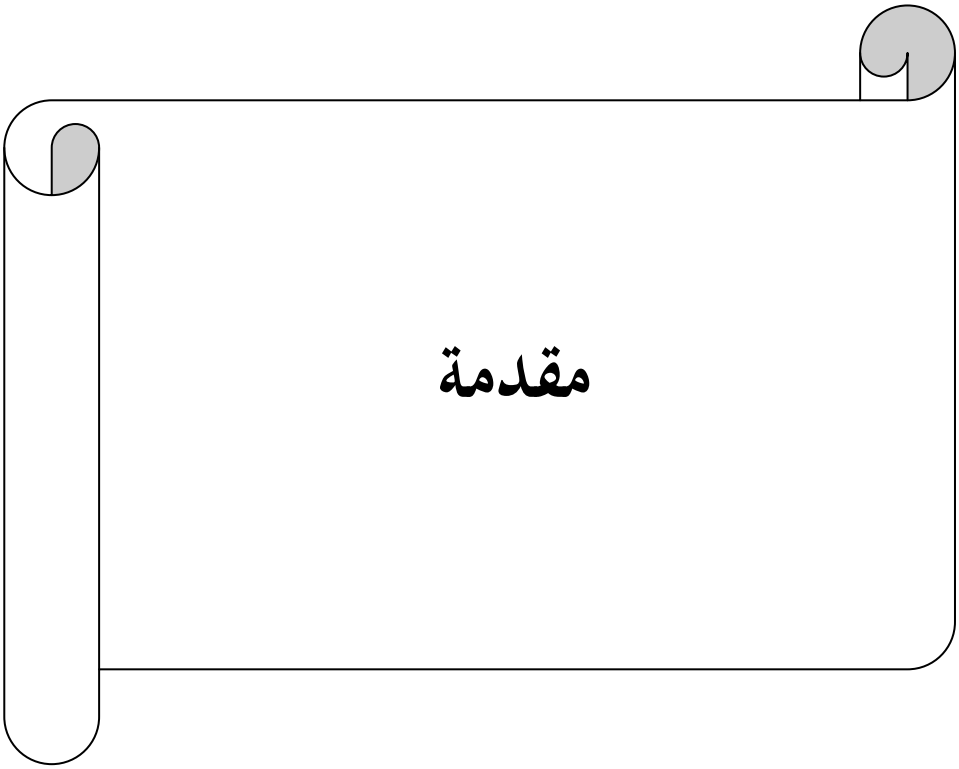
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي	38
02	بيانات مستخرجة من سجل تجاري	46
03	تصنيفات المؤسسة حسب درجة المخاطرة لSHERROd 1987	49
04	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2016	64-63
05	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2016	65-64
06	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2017	65
07	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2017	66
08	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2018	67
09	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2018	68
10	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	69
11	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	70
12	الميزانية المالية المختصرة لسنة2018	71
13	حساب رأس المال العامل للفترة من 2016-2018	72
14	جدول حساب النتائج للفترة من 2016-2018	73-72
15	تطبيق نموذجAltman على مؤسسة صيدال بالمدية	74-73
16	تطبيق نموذجspringate على مؤسة صيدال بالمدية	76-75
17	تطبيق نموذج Kida على مؤسسة صيدال بالمدية	77
18	تطبيق نموذجSherrod على مؤسسة صيدال بالمدية	79

➢ قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الأداء الداخلي والخارجي	05
02	ميادين الأداء	08
03	مراحل دورة حياة المنشأة	25
04	الهيكل التنظيمي لوحدة صيدال	57
05	الهيكل التنظيمي لوحدة المضادات الحيوية	59
06	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة	62

➢ قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان لملحق
01	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2016
02	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2016
03	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2017
04	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة 2017
05	الميزانية المالية جانب الأصول سنة 2018
06	الميزانية المالية جانب الخصوم سنة2018
07	حساب جدول النتائج سنة 2016
08	حساب جدول النتائج سنة 2017
09	حساب جدول النتائج سنة 2018


مقدمة

مقدمة :

تقوم المؤسسات الإقتصادية بدور هام و حيوي في تحقيق الإستقرار و التقدم الإقتصادي في المجتمعات كونها تنشط كعصب حيوي للعديد من القطاعات حيث تعتبر قوتها و ضعفها مقياسا لمدى تطور ذلك البلد.

حيث يسعى الأداء المالي إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، فهو يساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح واتخاذ القرارات المالية الرشيدة . وبما أن هذه المؤسسات تنشط في بيئة تغلب عليها ظروف عدم التأكد فإن المخاطر التي تحيط بها كثيرة ويعتبر الفشل المالي من أهم المخاطر المالية التي تهدد المؤسسة فهو يشغل حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين لما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسات والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل ويحول دون استمراريتها إذا لم يتم الكشف المبكر عنه.

ولدراسة هذا النوع من الخطر ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتطوير نماذج لها القدرة العالية على التنبؤ للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة ومساعدتها على إتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب .

أولا:إشكالية الدراسة

وعلى أساس ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن يساهم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي؟

✓ **الأسئلة الفرعية:**

وينطوي السؤال الجوهري على عدة أسئلة فرعية نذكر منها:

- كيف تظهر أهمية تقييم الأداء المالي؟
- ما المقصود بالتنبؤ بالفشل المالي؟
- ما هي أهم النماذج التي يمكن إستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة ؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

كإجابات مؤقتة للأسئلة السابقة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم من خلال هذه الدراسة على إختبار مدى صحتها أو نفيها:

- يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.
- ربما التنبؤ بالفشل المالي هو توقع عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية في المستقبل.

- يمكن أن تكون أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي هي النماذج الكمية العالمية

ثالثا: أسباب إختيار الدراسة:

تكمن دوافع هذا الموضوع في جملة من المبررات والتي هي مزيج من أسباب موضوعية وأخرى شخصية تتمثل فيمايلي:

- الإهتمام الشخصي بالموضوع كونه ذا صلة بالتخصص.
- نظرا لأن الموضوع حديث نسبيا مقارنة بباقي المواضيع .
- أهمية الموضوع والدور الذي يلعبه الأداء المالي في تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- إثراء الجانب العلمي .

رابعا:أهمية الدراسة

- يعتبر الأداء المالي من بين المواضيع التي تلقى اهتمامات وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات الإقتصادية الجديدة .
- إبراز فائدة التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه وهذا لإعطاء إرشادات مالية قيمة لمحللي الإدارة .
- إستخدام بعض النماذج المساعدة في تشخيص وضعية المؤسسة للوقوف على أدائها المالي .

خامسا:أهداف الدراسة

إن سعينا وراء إنجاز هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي هو الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- التعرف على الإطار النظري للأداء المالي .
- وضع مفهوم لظاهرة الفشل المالي وإستعراض المفاهيم المشابهة له .
- إبراز أهمية التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه .
- عرض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي .
- التعرف على الإحتمال المستقبلي لوقوع وحدة صيدال بالمدية في الفشل المالي من خلال دراسة ميدانية .
- الإحتكاك المباشر للميدان العلمي للمؤسسة .

سادسا: المنهج المتبع في الدراسة

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة،وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة إتبعت الباحثتين ثلاث مناهج وهي:

- ✓ **الجانب النظري**

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لسرد المعلومات المتعلقة بكل من الأداء المالي وكذا الفشل المالي،وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي تم فيها بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي اعتمدت قديما وطورت.

- ✓ **الجانب التطبيقي**

تم الإعتماد على منهج دراسة حالة،حيث تم تحليل مختلف المعطيات المتوفرة والمستنبطة من القوائم المالية ووثائق المؤسسة بتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على وحدة صيدال فرع المدية .

ثامنا:حدود الدراسة

للدراسة حدود مكانية و زمانية تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية** وتمت الدراسة على مستوى وحدة صيدال – فرع المدية– .
- ✓ **الحدود الزمانية** يقتصر على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية لسنوات 2018/2017/2016 .

تاسعا:هيكل الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ترتيبها كما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري للأداء المالي.

الفصل الثاني: وكان عنوانه ظاهرة الفشل المالي وكيفية التنبؤ بها .

الفصل الثالث: عنوانه دراسة تطبيقية في مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال .

عاشرا:صعوبات الدراسة

تتمثل صعوبة دراستنا في الدراسة الميدانية وهذا في صعوبة حصولنا على الوثائق و المعلومات الكافية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة وذلك نظرا للوضع الصحي في البلاد.

الدراسات السابقة

- **دراسة هاشم أحمد محمد على الرفاعي (2017) التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام أنموذج التمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان**

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان نموذج التمان (Altman) لديه قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوث التعثر بسنتين على الأقل،وتوصل الباحث إلى أن للنموذج Altman , 1968 القدرة على التنبؤ بتعثر الشركات خلال سنتين قبل حدوث التعثر في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وقد قدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها:

حث المستثمرين والمحللين الماليين ومدققي الحسابات على استخدام نموذج التمان لمعرفة الوضع المالي للشركات الصناعية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

- **اشتعال طه فضل مولى محمد(2017) تقويم الأداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم،رسالة دكتوراه،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تحليل المؤشرات المالية المعبرة عن مجالات متعددة للأداء المالي ومن مصادر متعددة للمعلومات المالية في مجال عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره والتوصل إلى نتائج علمية وعملية من شأنها أن تساعد متخذي القرارات في مجال التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن مؤشرات الأداء المالي لها قدرة تنبؤية على إكتشاف الفشل المالي والحد من مخاطره . وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة اعتماد مؤشرات الأداء المالي وفق إطار متكامل وشامل من المقاييس المالية والإستخدام المشترك الأساليب التحليل المالي بإدراك وفهم عميق كأساس سليم لتقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره.

- **دراسة عزت هاني عزت أبو شهاب, (2018)مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان،رسالة ماجستير في المحاسبة جامعة الشرق الأوسط.**

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية اختبارية بخصوص إمكانية تطبيق نموذج كيدا (Kida Model) على الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك لتوعية المدراء وأصحاب القرارات والمستثمرين والعاملين في الشركات الأردنية المساهمة العامة بأهمية النموذج في التنبؤ بالفشل المالي. بالإضافة إلى

وضع محيط نظري يتم فيه تعريف كل من المفاهيم المتشابهة للفشل المالي وتعريف نموذج كيدا (Kida Model) وغيره من نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ثم بينت مدى درجة صلاحية وملائمة نموذج كيدا (Kida Model) للتطبيق على الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. كانت من أهم نتائج هذه الدراسة أن نموذج كيدا (Kida Model) كان يميل إلى التنبؤ بالفشل المالي، وهذا مؤشر على أن النموذج يعكس أي صعوبات أو تغيرات مالية تمر بها الشركة على أنها مهددة للفشل المالي، وأنه يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الوضع المالي للشركات ولكن بدرجةثقة متدنية. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة استخدام نموذج كيدا (Kida Model.

مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة أننا قمنا بدراسة أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة محل الدراسة ومن النتائج المتوصل إليها أن وحدة صيدال فرع المدية تتمتع بملاءة مالية جيدة تمكنها من الاستمرار مستقبلا ،أي أن المؤسسة ليست مهددة بخطر الفشل المالي.

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي

تمهيد :

يعد العنصر المالي سببا رئيسية لنجاح أي مؤسسة، كما أن الحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها،حيث يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة فهو يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وبذلك هو أداة للحكم على كفاءة المؤسسات والحكم على مستوى نشاطها ومدى تحقيقها لأهدافها بفعالية وبالتالي الحكم على الإختلالات والتذبذبات التي يمكن أن تمس استقرار المؤسسات وتحول بينها وبين تحقيقها لأهدافها واستمرارية نشاطها.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة الإطار العلمي والنظري لتقييم الأداء المالي من خلال :

المبحث الأول : ماهية الأداء.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول : ماهية الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع المؤسسات بشكل عام، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهومه، ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء يعود إلى اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه، وأن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراساتهم.

المطلب الأول : مفهوم الأداء

- إن أصل كلمة الأداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين يوجد كلمة " Performer " التي تعني كلية الشكل لشيء، وبعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظ " Performance " الذي يعني انجاز العمل أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة[1] .
- ويرى البعض من الباحثين في الأداء المالي أن الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ لها هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك [2].
- و الأداء يمثل انعكاس لكيفية استخدام المؤسسات للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[3] .
- الأداء هو المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها مقارنة بالإمكانيات المتاحة لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إليها هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المؤسسة[4] .

بناءاً على ما سبق فإن الأداء هو : " مجموعة الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وذلك عن طريق استغلالها لمواردها المتاحة " .

---

[1] Abdellatif khemakhem , **la dynamique de contrôle de gestion**, Dumod 2ed paris 1976, p310

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ـ قياس وتقييم ـ** دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000 ـ 2002)، رسالة ماجستير في علوم تسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2001 ـ 2002، ص 16.

[3] إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي ـ بين النظرية والتطبيق ـ** الطبعة الأولى، دار التحرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013 ص104-105

[4] توفيق محمد عبد محسن، **اتجاهات حديثة في التقييم والتمييز في الأداء**، المكاتب الأكاديمية دار الكتاب الحديث، مصر، 2006، ص03.

المطلب الثاني:مكونات الأداء

يتكون مصطلح الأداء من مكونين رئيسين هما الفعالية والكفاءة، أي أن المؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تجمع بين عاملي الفعالية والكفاءة في تسييرها؛ وعليه سنقوم بتحليل و تفصيل هذين المصطلحين الهامين.

1- تعريف الفعالية حسبWalker et Ruibert:

تصب وجهة نظر هذين الكاتبين في أن الفعالية ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم فالفعالية حسبهما تجسد في: قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو،مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة ، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة، وعليه فإن:

الفعالية =قيمة المخرجات الفعلية / قيمة المخرجات المتوقعة

إذا نستنتج مما سبق أن مصطلح الفعالية بتعلق بدرجة بلوغ النتائج أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة أي ما تم تحقيقه من أهداف أقرب من النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية والعكس صحيح .

2- الكفاءة:

تعرف الكفاءة حسب vincent plauchet :" القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة". نستنتج من هذا التعريف أن الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدني التكاليف (أي استعمال مدخلات أقل) ؛

يتضح لنا من هذا التعريف أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلاني ورشيد أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة [1]. وعليه فإن :

الكفاءة= النتائج المحققة / الموارد المستخدمة .

[1]الشيخ الداوي، **"تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 20102009، ص: 221-219.

المطلب الثالث : أنواع وميادين الأداء

أولا:أنواع الأداء

بعد أن تعرفنا إلى مفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب عدة معايير ويمكن تحديدها في أربعة أشكال هي: معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة وكل معيار يقدم مجموعة من أنواع الأداء.

أ/ -معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى أداء داخلي وأداء خارجي[1] :

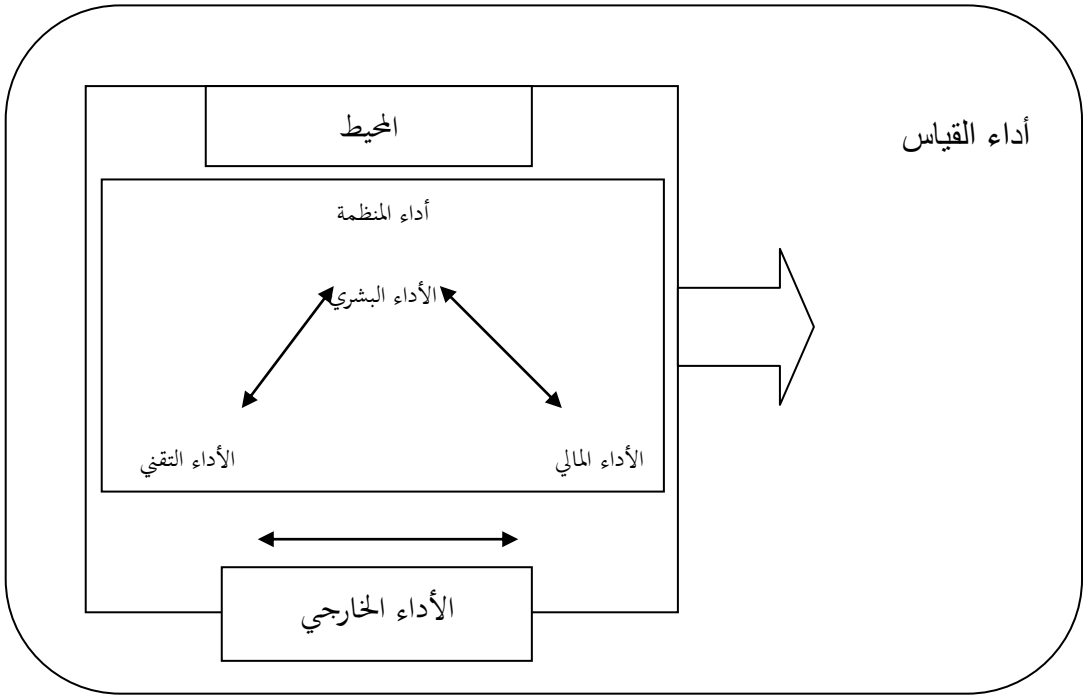
1. الأداء الداخلي : ينتج من تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة، أي مختلف الأداءات الجزئية المتمثلة في الأداء البشري والأداء المالي الخاص بالإمكانيات المالية المستعملة، الأداء الإنتاجي...الخ .

2. الأداء الخارجي : وهو الأداء الناتج عن تغيرات البيئة المحيطة بالمؤسسة، أي المحيط الخارجي حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تحصل عليها المؤسسة،مثل إرتفاع حجم المبيعات بسبب التحسن في الأوضاع الاقتصادية .

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يكمن قياسها وتحديد أثرها ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل ويمكن توضيح النوعين السابقين وفق الشكل الآتي :

[1] مؤمن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعةفرحات عباس، سطيف2011 ـ 2012، ص 52.

الشكل رقم (01) : الأداء الداخلي والأداء الخارجي



المصدر :

Bernard Martory contrôle de gestion sociale librairie vuibert paris1999 p 237

من الشكل يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحقق أي يعود للمؤسسة وحدها أو المحيط وحده.

ب/- معيار الشمولية

فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف على كلية وجزئية يمكن تقسيم الأداء إلى[1] :

1-**الأداء الكلي** :وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو .

عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول ،الجزائر، 2001، ص: 89.

2-الأداء الجزئي :

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى : أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق ؛

و نشير إلى أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أدوات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها.

ج/- معيار الوظيفة

يصنف الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة والمتمثلة في[1] :

1 -أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة، تحقيق مردودية جيدة وتكاليف منخفضة .

2 -أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تتمكن المؤسسة من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها في القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكلفة منخفضة تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات .

3-**أداء وظيفة الأفراد:** تتجسد أهمية الموارد البشرية بمدى قدرتها على توجيه الموارد الأخرى نحو هدف المؤسسة. حيث يتجلى أداء وظيفة الأفراد في : عدد الإجراءات التأديبية التي تتغير عكسيا مع الأداء الجيد، معدلات الغياب وعلاقات أرباب العمل والنقابات .

4-**أداء وظيفة التموين:** يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين، والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على أجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين .

[1] بكوش لطيفة،**مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، دكتوراه,جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017،ص15.

5–**أداء وظيفة البحث والتطوير** : يمكن دراسته بدراسة الجو الملائم للابتكار، وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين، نسبة وسرعة تحويل الابتكارات للمؤسسة لتنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة ودرجة مواكبة التطورات .

6– **أداء وظيفة التسويق** : يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة. يمكن معرفة هذا الأداء بمجموعة من المؤشرات منها: الحصة السوقية، إرضاء العاملين، السمعة، ومردودية كل منتج .

7–**أداء وظيفة العلاقات العمومية**: أداء هذه الوظيفة بالنسبة للمساهمين يكمن في الحصول على عائد مرتفع واستقرار في الأرباح الموزعة؛ الموظفين: هو توفير جو عمل ملائم؛ الموردين: احترام المؤسسة أجال التسديد والاستمرار في التعامل؛ العملاء: هو الحصول على منتجات في الآجال المناسبة وبجودة عالية .

د/– معيار الطبيعة :

و يصنف الأداء وفق هذا المعيار إلى[1]:

1– **الأداء الاقتصادي**: يقترن بوجود أهداف اقتصادية تسعى المؤسسة لبلوغها، و المتجسدة في الفوائض التي تحققها جراء تعظيم نتيجتها مع تخفيض مستوى استخدام مواردها .

2– **الأداء الاجتماعي**: وهو مرتبط بالأداء الاقتصادي الذي يرافقه التزام اجتماعي داخلي و خارجي نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها، و هذا الأداء له أهمية كبيرة في التأثير على صورة المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.

3– **الأداء التقني**: و هو يمثل قدرة التجهيزات التقنية على القيام بمهمتها على أحسن حال، سواء تعلق الأمر بدقة المعلومات، توفيرها في الوقت المناسب، كمية المواد اللازمة، جودة المنتج... الخ. لذا تسعي المؤسسات دائما الاستخدام تجهيزات حديثة مواكبة للتطور التكنولوجي، تكييف برامج تكوين الأفراد، تشجيع البحوث العلمية والسهر على الاهتمام بقسم الصيانة .

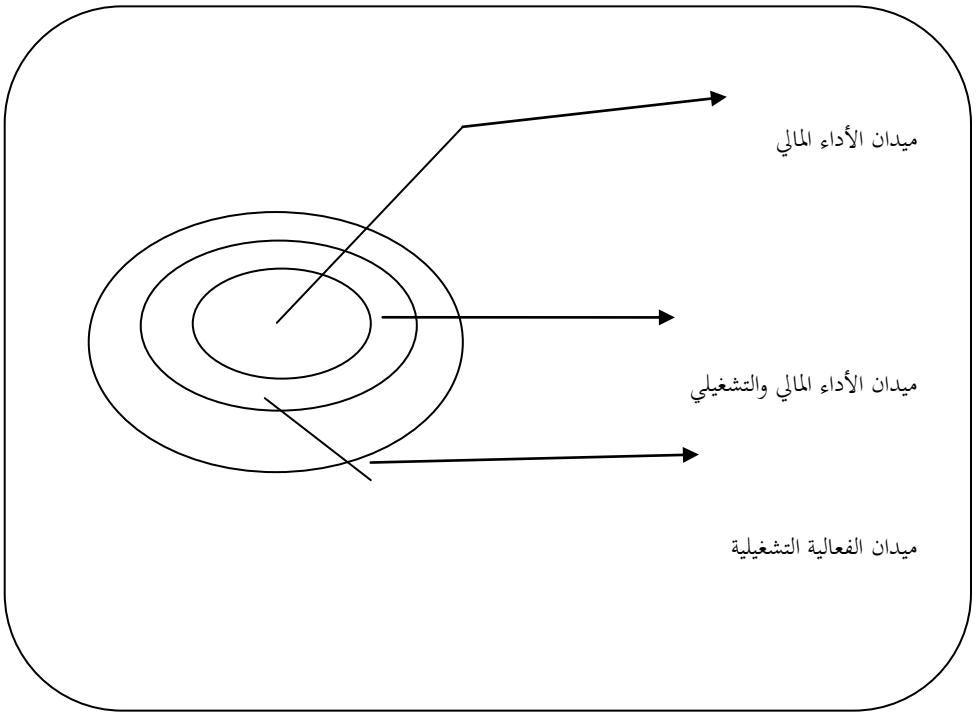
4– **الأداء السياسي**: و هو يعبر عن محاولات المؤسسة للتأثير على النظام السياسي الذي تتواجد فيه وفقا للقوانين والتشريعات المفروضة عليها لاستصدار امتياز لصالحها يدعم تحقيق أهدافها.

[1] شاوي صباح،**أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ماجستير، جامعة فرحات عباس،سطيف2010،ص217.

ثانيا : ميادين الأداء

للأداء مجالات معينة تعكس كل منها هدف معين تسعى الشركة لتحقيقه ولقد حدد " Ramanwyam & Vonkatraman " مجالات الأداء في عدة ميادين كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): ميادين الأداء



المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ط 1، عمان الأردن، 2010، ص 66.

1. **ميدان الأداء المالي** : يشير هذا الميدان إلى المفهوم الضيق للأداء في المؤسسات بأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية ..

2. **ميدان الأداء المالي والتشغيلي** : يجمع هذا المفهوم بين المفهومين الأداء المالي والعملياتي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية إذ يستخدم في قياسه المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية .

3. **ميدان الفعالية التنظيمية (التشغيلية)** : هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي شمولياً وهاماً وضرورياً لأي مؤسسة، وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها ويعتبر مؤشراً مهما حيث يعكس مدى تحقيقها لأهدافها كونه يرتبط بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

-يمكن تعريف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[1] .

-كما يمكن تعريفه على أنه : " تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح [2] .

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية :

- العوامل المؤثرة في المردودية ؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة ؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنتاج السياسة المالية وتحقيق فوائض أرباح ؛
- مدى تحقيق مستوى النشاط للمصاريف العامة ؛

وبناءا على ما سبق نعرف الأداء المالي على أنه : " مدى قدرة المسيرين على تحقيق الأهداف التي تطمح إليها وذلك يتم من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات، وتحقيقهم لنسب مالية معينة .

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم والشركات**،الطبعة الأولى،2010،ص45.

[2] وهيبة رمضان،وأخرون،**أثر إستراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**،مجلة العلوم الاقتصادية،2015،ص112.

المطلب الثاني : أهمية الأداء المالي

-تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين .

-تنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفق الأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء[1] .

-وتنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يخدم متطلبات المسيرين والمساهمين في آن واحد، بتوفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد مواطن القوة والضعف ويساعد في ترشيد القرارات المالية وفي التنبؤ باستمرار الأداء المالي المستقبلي .

-التأكد من الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد .

-إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة .

-مساعدة المؤسسات في عملية المراقبة، التخطيط وتحديد إستراتيجيتها على المدى البعيد [2].

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص46.

[2] بورنيسة مريم، خنفري خيضر، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،العدد2019،2، ص815-826

المطلب الثالث : عوامل ومعايير الأداء المالي

أولا:عوامل الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي، ينعكس ذلك سلبا أو ايجابا على النتائج المحققة والمرتبطة بالأداء المالي وتشتمل هذه العوامل على عوامل داخلية وأخرى خارجية ويمكن توضيحها كالآتي:

1-العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء:

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والمتمثلة في الهيكل التنظيمي،المناخ التنظيمي،التكنولوجيا و الحجم [1] .

أ/- الهيكل التنظيمي: هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات التي تتعلق بالمؤسسة وأعمالها،فمن خلاله تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وطرق تبادل الأنشطة والمعلومات،ويتضمن الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف الإدارية في المؤسسة والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية أما التمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل وعدد الفروع .

كما يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح انطلاقا من تحديد النشاطات التي ينبغي القيام بها و تخصيص الموارد التي تتطلبها هذه النشاطات ثم تحديد الأدوار للإفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية .

ب/-المناخ التنظيمي: وهو شفافية التنظيم واتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري،أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والماليةوتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة .

[1] زبيدي البشير،سعيدي يحي،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، دكتوراه،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016،ص136.

ج/- **التكنولوجيا:** وهي تمثل الطرق والأساليب المعتمدة في الشركة من أجل تحقيق الأهداف المخططة والتي تسعى إلى ربط المصادر بالاحتياجات،ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون حسب المواصفات التي يرغب فيها المستهلك بالإضافة إلى تكنولوجيا الدفعات الكبيرة .

وللمؤسسة الاختيار بين مختلف التكنولوجيات المناسبة لطبيعة أعمالها والتي تنسجم مع أهدافها حيث أن التكنولوجيا أصبحت من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات وعلى هذه المؤسسات التكيف معها وتعديل أدائها وتحسينه لكي يتلاءم بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة كالقدرة التنافسية ،محاولة تخفيض التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية .

د/- **الحجم**:الحجم يعني تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم،والحجم من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات سلبا ويشكل عائقا لأداء المؤسسات،فكلما زاد الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا وبالتالي يكون أدائها أقل فعالية،أما الأثر الإيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة،إذ لابد من زيادة عدد المحللين الماليين كلما زاد حجم المؤسسة. وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وفي الأخير بينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية[1].

2- العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء :

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة على هذه التغيرات، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات[2]:

- ✓ التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات ؛
- ✓ القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات و منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع ؛
- ✓ السياسات المالية و الاقتصادية الدولة .

[1] زبيدي البشير،سعيدي يحي،مرجع سابق،ص137

[2] شدري معمر سعاد،**دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية**، ماجستير، جامعة امحمد بوقرة،بومرداس،2009، ص133.

ثانيا:معايير الأداء المالي

تعرف المعايير على أنها أرقام معينة تستخدم للحكم على ملائمة نسبة ما ، و تتمثل هذه المعايير في ما يلي [1]:

✓ **المعايير المطلقة (النمطية)** :

هي المعايير التي تستخدم للحكم بموجبها على وضع المؤسسة على اختلاف نوعها و عمرها ووقت التحليل و تأخذ شكل قيم ثابتة للنسب معينة متفق عليها بين الشركات .

✓ **المعايير الصناعة** :

معايير تتخذها صناعة معينة كمقياس للحكم على سلامة النسب المالية و توضع هذه المعايير من قبل غرفة الصناعة و الاتحادات الصناعية في البلد .

✓ **المعايير التاريخية** :

تعتمد على دراسة أداء المؤسسة لعدة سنوات متتالية في الماضي و اعتباره معيارا لتقييم أدائها الحالي و اتجاهاته، ويستخرج من خلال حساب المتوسط الحسابي لنسبة معينة في فترات سابقة واتخاذ هذا المعدل كمعيار للحكم على النسبة المستخرجة .

✓ **المعايير المستهدفة أو المخططة (المعايير الوصفية)** :

وهي نسب تستهدفها المؤسسات لتحقيقها من خلال الموازنات وتقارن النسب المتحققة مع المستهدفة. فتبرز الابتعاد بين الأداء الفعلي و المخطط و بالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية الـــلازمة .

[1] عبد الفتاح سعيد وآخرون، **التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد الرابع،العدد2،فلسطين،2019،ص152.

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا: مفهوم التقييم

- يشير مصطلح التقييم لغويا إلى إثبات قيمة شيء ما[1]؛

-كما أن مفهوم التقييم يكمن في تحويل ما هو متوقع إلى قيمة مقدرة لقيمة الشركة وبعض مكوناتها حيث أن أي قرار تجاري في الشركة يتضمن مستوى التقييم حتى وإن كان ضمنيا ففي حال إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة يتم النظر إلى تأثير المشروع على قيمة الشركة وفي التخطيط الاستراتيجي يركز على أثر القرارات الإستراتيجية على قيمة الشركة المستقبلية أما بالنسبة للنظرة الخارجية للقيمة من قبل المحللين الماليين فإنها تقودهم باتجاه قرار البيع والشراء .

- يمكن أن تصنف دوافع التقييم إلى ثلاث مجموعات:

1. التقييم لأغراض التفاوض : يشترط في هذه العملية من التقييم توفر طرفان على الأقل حيث يأتي هذا النوع لإتمام صفقة تقوم بإبرامها الشركة ويتميز هذا النوع بالظرفية وارتفاع تكاليف عملياته نسبيا مقارنة بالنوع الثاني ويقوم بهذا النوع من التقييم خبير خارجي .

2. التقييم لأغراض اتخاذ القرار :فمن وجهة نظر المساهم وبالنسبة للشركات المدرجة في البورصة يتميز هذا النوع بالدورية وانخفاض التكاليف ويقوم بالعملية مقّيم خارجي أو محلل مالي، أما من وجهة نظر المسير يستعمل التقييم لغرض ترشيد قرارات الشركة التي تعتبر أهم عمل تسييري وما يميز هذا النوع من التقييم أنه دوري يسبق أي عملية اتخاذ قرار كما نجد أن المقّيم يكون ضمن هيكل الشركة وقد يلجأ في بعض الأوقات لخبير خارجي .

3. التقييم لأغراض أخرى : إذ يمكن أن يقوم بالتقييم طرف له علاقة بالشركة ورأى ضرورة في ذلك (كالبنك، الضرائب، الزبائن ...) للقيام بإجراءات تجاه الشركة .

[1] مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر 2012، ص 139.

ثانيا : مفهوم تقييم الأداء المالي

الجدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات.

-تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكم " Jugement " ذو قيمة " Valeur " حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) .

-تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1] .

-ويعرف تقييم الأداء على أنه تحليل نتائج أعمال الشركة بهدف كشف مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها .

-بالإضافة إلى أنه قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للشركة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالشركة .

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه " قياس لتلك النتائج المتحصل عليها وذلك بهدف الحكم على الإختلالات والتذبذبات التي تمس استقرار الشركة وتمنعها من تحقيق أهدافها ".

المطلب الثاني : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

تسمح عملية تقييم الأداء المالي في الشركة على تحديد الانحرافات ليتمكن المسيرون من اتخاذ قرارات صحيحة وعليه تبرز أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي

- يوفر تقييم الأداء مقياس لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة الأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج الشركة .

[1] دادن عبد الغاني، **قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة،2006، ص 41.

– يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك لتحقيق الوفر الاقتصادي وتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي .

– على مستوى العمليات يؤدي تقييم الأداء إلى إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الإنتاجية والوقوف على العلاقات التي تربط بين مختلف مراحل الإنتاج والتوصل إلى خصائص النشاط الإنتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك على إدارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل وأثرها على كيفية الإنتاج بعوامل الإنتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيدا للوصول إلى الإجراءات العلاجية اللازمة لتلافي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل[1] .

– على مستوى الأفراد فإن تقييم الأداء يؤدي إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار طاقاتهم الكامنة وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للتقدم وتحديد تكاليف العمل الإنساني والمساعدة في تحديد سبل تطوير العاملين ودفعهم باتجاه تطوير أنفسهم، وتعزيز حالة الشعور بالمسؤولية من خلال توليد القناعات الكاملة من أن الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة ستقع تحت عملية التقييم .

– وعلى مستوى التسويق فإن تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح ومستوى الاحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة قسمة الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة عادة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار .

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي

لعملية تقييم الأداء أهداف كثيرة منها:

– إكتشاف قدرة المديرين على تحمل المسؤوليات المخولة لهم ؛

– التأكد من التوجه الكامل للمسؤولين نحو تحقيق أهداف المؤسسة ؛

– إجراء المقارنة اللازمة بين مختلف أقسام المؤسسة ومراكز المسؤولية فيها من أجل معرفة مناطق الخلل وتصحيحها ؛

[1] مشعل جهاز المطيري،**تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، ماجستير،جامعة الشرق الاوسط،2011،ص14.

– التمكن من إيجاد أرضية للمنافسة بين مختلف الأقسام من خلال التصحيحات والتوجيهات اللازمة بالإضافة إلى توفير الإمكانات المستخدمة في تقييم الأداء [1].

المطلب الثالث : مراحل ومؤشرات تقييم الأداء المالي

أولا: مراحل تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء هي المفسر الأساسي لمفهوم الرقابة التي تمارسها الشركة وذلك بإتباع مراحل معينة إتفق حولها الكثير من رواد الإدارة والتسيير باختلاف مدارسهم الفكرية والتي نوجزها فيما يأتي[2] :

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية : تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من القوائم المالية متمثلة في جدول الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفق النقدي والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة .

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط : للوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات .

3. إجراء عملية التقييم : باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الشركة وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للشركة ؛

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الانحرافات) : وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للشركة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها وتحديد أسبابها وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الشركة نحو الأفضل في المستقبل.

[1] زرفاوي عبد الكريم،**تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية بإستخدام أساليب المحاسبة الإدارية**،مجلة الاقتصاد الصناعي العدد11،2016ص112

[2] فؤاد مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المنهاج الاردن،2009،ص39.

5. تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل الشركة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة .

ثانيا : مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن استخدام النسب والمؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء المؤسسة قد أصبح من الأمور واسعة الانتشار إلى درجة يمكن القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المؤسسات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب و المؤشرات المالية بصورة أو بأخرى، و يمكن تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي في النقاط الثلاثة التالية [1]:

- تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية ؛
- تقييم الأداء باستخدام النسب المالية ؛
- الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي ؛

1-التوازنات المالية:

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ويستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

يمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

- **رأس المال العامل(FR)**

وهو فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة ويحسب بالعديد من العلاقات منها :

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

- **احتياجات رأس المال العامل (BFR)**

وهو إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الإستغلال، ويتم حسابه وفق العلاقتين التاليتين:

[1] بزقراري حياة ،**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، ماجستير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2011 ص24

الإحتياج في رأس المال العامل=(الأصول المتداولة- قيم جاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل- السلفات)

الإحتياج في رأس المال العامل = (قيم استغلال+قيم محققة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

- **الخزينة(T):**

ويقصد بالخزينة مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة [1]، وتحسب بالعلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

2-التحليل المالي عن طريق النسب

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما وهي علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية قد تحدد انطلاقا من قائمة مالية واحدة أو قائمتين ماليتين مختلفتين، إلا أن النسبة المالية المحسوبة في حد ذاتها لا تعني شيء ولكن عند إجراء مقارنة بين النسب المالية على عدة فترات أو مابين عدة مؤسسات في نفس القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة تظهر أهمية هذه النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فنلاحظ أن مثل هذه المقارنات تزيد من قيمة النسب المالية كأداة رقابة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة [2].

حيث تتمثل هذه النسب فيما يلي :

- ✓ تحليل الهيكل المالي ؛
- ✓ تحليل السيولة ؛
- ✓ تحليل النشاط ؛
- ✓ تحليل المردودية .

3- الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

بعد التعرض إلى الأساليب القديمة في تقييم الأداء المالي كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتمد على البيانات المحاسبية وعلى الرغم من أنها توفر معلومات مهمة إلا أن القيود المفروضة عليها كثيرة وللتغلب على هذه القيود تم إجراء تعديلات عليها لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء .

[1] حمزة بن سويسي،عبد الوهاب سليماني،**دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الحوار الفكري،المجلد الثالث عشر، العدد الخامس عشر،14-02-2018،ص:704

[2] -يزيدتقرارت،**استخدامات أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي**،مجلة البحوث، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني،30 -06-2017، ص:126-127.

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)**

القيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس للأداء المالي وتعتبر اقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي حيث أنها تشمل الديون والملكية بالإضافة إلى الأرباح لكلفة رأس المال ككل، وهي تمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وكلفة التمويل المستخدم أو أنها صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب مطروحا منها تكلفة رأس المال والذي يشمل حقوق الملكية والديون والمتبقي من عملية الطرح هذه يشكل أرباحا تتجاوز أو تقل عن تكلفة رأس المال المستثمر وهذا المتبقي هو ما يشير إليه الاقتصاديون بالدخل المتبقي أو الربح الاقتصادي[1].

ويتم طريقة احتساب القيمة الاقتصادية المضافة رياضيا على النحو التالي:

$$EVA = NOPAT - [WACC \times (Employed\ Capital)]$$

حيث:

- ✓ EVA: القيمة الاقتصادية المضافة
- ✓ NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب
- ✓ WACC: المعدل المتوسط لكلفة رأس المال
- ✓ EC: رأس المال المستخدم
- ✓ CE: التمويل المستخدم، وتشمل الديون وحقوق الملكية.

- **القيمة السوقية المضافة (MVA):**

هي عبارة عن معيار لتقييم القيمة السوقية للأسهم حيث تعتمد على القيمة الإقتصادية المستقبلية بشكل مباشر حيث تعبر عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس مال المستثمر من قبل المالكين والمقترضين في حين يمكن إعتبارها الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين[2]، حيث تعتبر القيمة السوقية المضافة وفقا للشركة المسوقة إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فإن معيار قياس الأداء الجيد للشركات الناجحة يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للشركة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

---

[1] مريم شكري محمود نديم،**تقييم الأداء المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**،ماجستير,جامعة الشرق الأوسط،2013،ص42-43.

[2] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة،2011،ص106-107

و تحسب بالطريقة التالية :

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركات – القيمة الدفترية لحقوق المالكين
MVA = MVE - BVE

حيث أن :

- ✓ MVA :القيمة السوقية المضافة
- ✓ MVE : القيمة السوقية لأسهم الشركة = (عدد الأسهم* سعر السهم)
- ✓ BVE : القيمة الدفترية لحقوق المالكين، كما تظهر في الميزانية للشركة

- **بطاقة الدرجات المتوازنة :**

أسلوب بطاقة الأداء المتوازن: إن المتغيرات البيئية المحيطة بالنظام المحاسبي عموما والمحاسبة الإدارية خصوصا وما نتج عنها من تنافس عالمي متزايد وتطورات تكنولوجية فائقة وما صاحب ذلك من ثورة معلوماتية زادت حاجة الإدارة إلى المعلومات الإستراتيجية المتعلقة بالبيئة الخارجية وتحليلات المنافس وبالمقابل ظهر عجز الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية في مجال التخطيط والرقابة وتقييم الأداء مما أدى ذلك إلى ضرورة إعداد أساليب قياس جديدة كرضا الزبون والقدرة على الاحتفاظ بالزبون ورضا العاملين ومهاراتهم بحكم أن المقاييس المالية لوحدها غير كافية لتوجيه وتقييم كيفية عمل المؤسسات، وظهر تطور جديد في أسلوب الرقابة وتقييم الأداء وذلك من خلال تقديم ما اصطلح عليه ببطاقة الأداء المتوازن (BSC) والتي هي إحدى تقنيات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية ويتميز هذا الأسلوب عن غيره من أساليب الرقابة وتقييم الأداء في الجمع بين مقاييس الأداء المالي ومقاييس الأداء غير المالي التي تتصف بسهولة تتبعها وربطها بإستراتيجية المؤسسة ؛

وهذا الأسلوب الأخير (BSC) هو الأحدث والأكثر موازنة لمختلف مؤشرات الأداء الموضوعة بناءا على أهداف المؤسسة و إستراتيجيتها[1].

[1] عريوة محاد،**دور بطاقةالأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**،ماجستير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011،ص17

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على عملية تقييم الأداء المالي في الشركات حيث ارتكز مفهوم الأداء المالي على قياس النتائج في ضوء معايير وأسس محددة من أجل تحقيق مستوى أعلى من الفعالية والكشف عن مواطن الخلل والضعف في قرارات الشركة واتجاهاتها المستقبلية، لذا يعتمد الأطراف المحيطون بها على مؤشرات لقياس مستوى الأداء تحديد درجة الكفاءة .

حيث أن اعتماد النسب الحديثة والتقليدية مجتمعة يكون لها القدرة الكبيرة على ضبط مواضيع الضعف وتحسينها هذا لأن النسب المالية الحديثة جاءت لكي تغطي النقص الموجود في النسب التقليدية .

الفصل الثاني: الفشل المالي وعلاقته بالأداء المالي

تمهيد:

يعتبر الفشل المالي من أهم المخاطر المالية التي تحدد المؤسسة وقد شغل حيزا كبيرا من اهتمامات الباحتين لما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسات والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل ، فهو من أهم المشاكل المالية التي تواجه المؤسسة وتحول دون إستمراريتها إذا لم يتم الكشف المبكر عنه والتنبؤ باحتمال وقوعه وترجع أهمية التنبؤ بفشل المؤسسات إلى اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية بهذا الموضوع ومنها المصارف، المستثمرون، الإدارة، مدققي الحسابات والجهات الحكومية،كل هؤلاء يسعون إلى الحد أو التقليل من هذا الخطر وذلك من خلال محاولة إيجاد طرق للكشف المبكر عنه ما يتيح لهم فرصة إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتفادي ما يمكن تفاديه.

ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها القوائم المالية لمختلف المؤسسات في تحليل وتقييم الوضعية الحالية للمؤسسة والتنبؤ بوضعيتها المستقبلية من هنا جاء الاهتمام بمختلف المؤشرات والنسب المالية المستخرجة من تلك القوائم فهي تلعب دورا كبيرا في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

وقد جاءت العديد من الأبحاث والدراسات بنماذج وأدوات خاصة بالتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك بالإعتماد على القوائم المالية التي من خلالها يمكن استخراج النسب المالية التي تشكل منها نماذج من شأنها أن تساعد في الكشف المبكر والتنبيه من احتمال وقوع الفشل المالي، فهذه النماذج والنسب المالية تساعدنا في التعرف على حالة المؤسسة الحالية والتنبؤ بحالتها المستقبلية ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة .

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ظاهرة الفشل المالي والمبحث الثاني الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي وأخيرا إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي .

المبحث الأول:مدخل نظري حول الفشل المالي

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الأسس النظرية لظاهرة الفشل المالي و إرتباطها بدورة حياة المؤسسة وذلك من خلال عرض أهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالفشل المالي والإشارة إل ى أهم أسبابه،أنواعه ،مراحله وإبراز الفرق بين الفشل المالي والتعثر المالي.

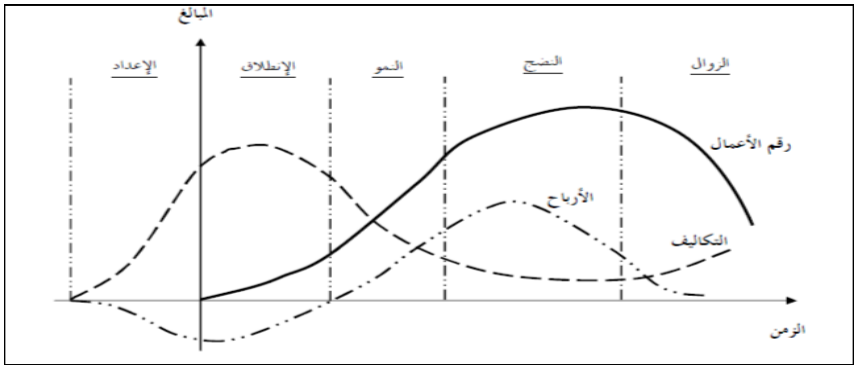
المطلب الأول: دورة حياة المنشأة وعلاقتها بالفشل المالي:

أولا:دورة حياة المنشأة

اتفق الكثير من المحللين أن فشل المنشأة يرتبط بشكل كبير بدورة حياة المنتج،فمن المعروف أن لكل منتج عمر محدد في الحياة الإقتصادية بالسوق التي تبدأ من بداية تقديمه وعرض السلعة في السوق من قبل المنشأة وتنتهي بعزوف المستهلكين عنها وتحولهم إلى منتجات بديلة،ويعكس دور حياة المنشأة إحتمالية الفشل أو توقعه .

وفي هذا الصدد يستعرض العالم GuP صورة هذه العلاقة حيث يقسم دورة حياة المنتج إلى أربع مراحل تبدأ بمرحلة دخول السوق،مرحلة التوسع،مرحلة النضج أو مرحلة الإستقرار ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التراجع ؛ وتصور مراحل دورة حياة المنشأة وفق الشكل الآتي[1]:

الشكل رقم (03) : يمثل مراحل دورة حياة المنشأة



المصدر : حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي, ص .27

[1]- حمزة محمود الزبيدي,**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**, مؤسسةالوراق للنشر والتوزيع،عمان،2000، ص275-276 .

يوضح الشكل أعلاه كيفية تطور مسار منحنى المبيعات ومعه منحنى الأرباح ومنحنى التكاليف منذ نشأته إلى غاية مراحل الزوال،حيث تواجه في كل مرحلة احتياجات مالية تفرضها الوضعية الاقتصادية والمالية. وفيما يلي تفسير لهذه المراحل على النحو التالي:

1-مرحلة الإعداد والتصميم

تمثل المرحلة التأسيسية للمنتج وتتم فيها كل العمليات المتعلقة بإنتاج المنتج وتتميز المرحلة بتحمل المنشئين لمصاريف الإنشاء والإعداد على مستوى المنتج المراد إنتاجه، فيقوم قسم البحث والتطوير بعمليات التصميم والابتكار لمختلف المواصفات التي تميز المنتج وتلبي احتياجات المستهلك وتشكل مصاريف الأبحاث والتصميم جزءا كبيرا من الموازنة العامة للمنتج خاصة في القطاعات التي يكون المنتج الرئيسي لها يهتم بالتكنولوجيا المتطورة[1] .

2-مرحلة الإنطلاق

تمتاز هذه المرحلة بالنمو المعتدل وغير المستقر للمبيعات والإنتاج وتكون نتائج الأعمال في أغلب الأحوال سالبة بسبب ثقل المصاريف الثابتة وإنخفاض حجم الإنتاج ويكون المنتج في أول ظهور له في السوق وذلك من خلال المعارض المروجة للمنتج حيث تتحمل المنشأة تكاليف الإشهار والترويج،في حين تكون المبيعات في نمو بطيء مما يستوجب الأمر مجهود لتعريف السوق بالمنتج، ومن أهم ما يميز هذه المرحلة كما ذكر سابقا هو ارتفاع مستوى التكاليف مقارنة برقم ناتج الأعمال، وهو ما يظهر من خلال المردودية السالبة التي لا تسمح بالاعتماد على الموارد الداخلية كمصدر تمويل لسد احتياجات المنشأة مما يؤدي إلى اللجوء إلى الموارد الخارجية لمواجهة الاحتياجات المالية الأزمة للمنشاة خصوصا تلك المرتبطة بالاستثمارات الضرورية للاستغلال .

3- مرحلة النمو

تشهد المنشأة نموا متسارعا في حجم الإنتاج والمبيعات وتحسنا في النتائج و المردودية بسبب تحميل التكاليف الثابتة الناتجة عن الحجم الكبير في الإنتاج (تحميل كل منتج جزء من التكاليف الثابتة) بالإضافة إلى تزايد إحتياجات تمويل الإستثمارات وتنامي قدرة المنشأة على مواجهة هذه الإحتياجات بفعل القدرة المالية على

[1] عزت هاني عزت أبو شهاب،**مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان**، ماجستير، كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،حزيران2018،ص9.

التمويل الذاتي ويبقى أهم ما يشغل بال المنشأة هو تحقيق التوازن المالي لذلك تعمل على التوازن بين عناصر رأس المال العامل بما يخدم مصلحة المنشأة من سد التزاماتها الآنية وزيادة استثماراتها .

4-مرحلة النضج

في هذه المرحلة يميل معدل النمو نحو الإستقرار والتباطؤ نتيجة أنتشار السوق بالمنتج الحالي ولتجاوز هذه الوضعية تسعى المنشأة على تكثيف المجهودات الترويجية وبالتالي تزداد تكاليف الإعلان والترويج، وإثر ذلك يتجه منحنى التكاليف نحو ارتفاع طفيف مع نهاية هذه المرحلة إلا أن هذه الزيادة لا تؤثر على المردودية بسبب استقرار مستوى الإيرادات فتستمر المنشأة في تحقيق نتائج إيجابية مع انخفاض تدريجي للاحتياجات المالية، وتسعى المنشأة إلى التركيز على هدف الحفاظ على الوضع القائم لأطول فترة ممكنة وذلك بالاستمرار في معدل النمو الحالي كما يسعى المدير المالي إلى تسخير السيولة المرتفعة في الاستثمارات الإضافية والاستثمار غير المباشر في الأسواق المالية .

5-مرحلة الزوال

إن مرحلة الزوال تعني بداية النهاية لحياة المنتج وآخر مرحلة من حياة المنشأة بنشاطها الحالي، ويتضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير في رقم الأعمال والفقدان التدريجي للحصص السوقية مما يدفع بالمسؤولين إلى التفكير في تصميم جديد للمنتج وبذلك تنتهي هذه المرحلة بعمليات التنازل عن الاستثمارات وتسريح جزء من العمالة وينجم عن ذلك بعض التكاليف الخاصة مثل: دفع رواتب مقدمة للموظفين جراء تسريحهم، وهو ما يظهر من خلال الارتفاع الطفيف في منحنى التكاليف في نهاية هذه المرحلة، وإن لم تكن الإدارة واعية لخطورة هذه المرحلة وعدم وجود حلول لتخطيها فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مصطلح الفشل المالي ومن ثم الإفلاس أو التصفية [1].

[1] عزت هاني عزت أبو شهاب،مرجع سابق،ص11 .

ثانيا :مفهوم الفشل المالي

أ/–مفاهيم مشابهة للفشل المالي

سنحاول ضبط المصطلحات ذات الصلة بالفشل وإبراز أوجه الإختلاف بينها نظرا لإرتباط هذا المفهوم مع كل من العسر,الإفلاس والتعثر.

1–العسر المالي:

مفهوم العسر المالي يقابله مفهوم اليسر المالي، وهو الوضع الذي تكون فيه أصول الشركة أكبر من خصومها وبالتالي فهناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول ولتقدير درجة العسر المالي تقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم لتحديد قيمة الفرق بينهما ،كما أن للعسر المالي حالتين هما : العسر المالي الفني والعسر المالي الحقيقي .

–العسر المالي الفني : وهو الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الأصول لديها يفوق إجمالي الخصوم ؛

–العسر المالي الحقيقي : وهو تلك الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الأصول لديها يقل عن إجمالي الخصوم [1]

2–الإفلاس المالي:

تواجه بعض الشركات الفشل أو التعثر المالي في أعمالها مما يؤدي إلى فقدان الملاءة المالية لها وعدم القدرة على مواجهة التزاماتها الجارية بالرغم من أن أصولها تفوق التزاماتها، وهو ليس بالضرورة الوصول إلى مرحلة الإفلاس ومن الممكن معالجته وإيجاد الحلول المناسبة له، وتعتبر أقصى درجات الفشل الوصول إلى درجة الإفلاس التي تصبح عندها التزامات الشركة أكبر من أصولها أي أن حقوق المساهمين في ميزانيتها تصبح سالبة بسبب خسائرها المستمرة. ويعرف الإفلاس المالي بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للشركة مواجهة المستحقات من الخصوم ولتحديد درجة خطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول (آجال السيولة) .

[1]–سليم عماري،**دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**،ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2015،ص39.

3-التعثر المالي:

هو المرحلة الزمنية الأولى التي تمر بها الشركة وهي أولى مراحل الفشل ومن الممكن إعتبار بأنه حالة الشركة في مرحلة معينة قبل حدوث الفشل بمعنى أنها تكون غير قادرة على سداد دينها بكفاءة بالرغم من إمتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من سداد دينها،ولكن تكمن مشكلتها في النقص الحاد بالسيولة وبالتالي عجزها عن سداد ديونها قصيرة الأجل ولايعد التعثر نتيجة فورية أو لحظية بل هم مجموعة من الأعمال والممارسات المتراكمة التي ترجع إلى العديد من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها لتشكل بمرور الوقت أزمة كبيرة وتقلل من مقدرة الشركة على سداد ديونها وخدمة إلتزاماتها؛ حيث تمر الشركة على مراحل تنبئ بتعثرها وفشلها وتعتبر أخطر مرحلة من مراحل التعثر هو التغاضي عن الوضع القائم وإهمال الإدارة هذه العوارض فتنتقل الشركة من حالة التعثر إلى حالة الفشل ويصعب في مرحلة الفشل إنقاذ الشركة، وتتمثل هذه المراحل في :

- حدوث أمر عارض: وهي البداية الحقيقية للتعثر فقد تواجه الشركة بين الحين والآخر مشكلة في السيولة وبإمكان المدير المالي تجنبها في حالة الإحساس بها من خلال زيادة التدفقات النقدية الداخلية للشركة ؛
- التغاضي عن الوضع القائم: وهي المرحلة التي يتم فيها دق جرس الإنذار مع عدم اكتراث الإدارة بالأحداث العارضة وعدم محاولة إيجاد حلول سليمة تخرج الشركة من هذه المرحلة ؛
- الإحساس بالتعثر: مرحلة يزداد فيها الوضع تعقيدا وهو إحساس بأن الشركة أو المنشأة ليس لديها السيولة الكافية لإتمام عملياتها أو سداد إلتزاماتها مع عدم إتخاذ الإجراء اللازم لتحسين الوضع القائم ؛
- التعايش مع التعثر: وهو أخطر مرحلة وأكثرها تدميرا للشركة وهي أن يصبح التعثر متضمن نشاطها اليومي والتأقلم عليه مع توقف الأعمال وانعدام الطاقة الإنتاجية ؛
- حدوث أزمة: هو أن تصبح الشركة غير قادرة كليا على سداد التزاماتها لأن مجمل أصولها أقل من إلتزاماتها وهو ما يسمى بالعسر المالي الحقيقي أو الفشل وهو من مراحل الشركة الأخيرة[1] ؛
- اللجوء للتصفية: وهي إجراء قانوني يتم من خلاله بيع جميع أصول الشركة وإعادة جزء منها إلى المقرضين وغيرهم من أصحاب الحقوق ؛

[1] هاشم أحمد محمد علي الرفاعي،**التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج آلتمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، ماجستير،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،كانون الثاني،2017 ، ص14-18.

كما تبين في آخر مراحل التعثر وصول الشركة إلى مرحلة تلجأ فيها إلى التصفية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى حالة الفشل وبالتالي فإن التعثر في النهاية يؤدي إلى حدوث فشل تام .

ب/–تعريف الفشل المالي:

– لقد ارتبط مفهوم الفشل المالي ب BEAVER الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير وذكر أنه من الناحية العملية يقال بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون، الفوائد،عدم سداد حسابات المصاريف أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم .

– الفشل المالي مصطلح استعمله الباحث جون أرجنتيفي عام 1986حيث عرفه بأنه العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي .

– الفشل المالي هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي التي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهة وسداد إلتزاماته المستحقة للغير بكامل قيمته حيث تكون أصوله أقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومه الأمر الذي يصل بالمشروع وفي أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس، وفي حقيقة الأمر إن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ مثل الحوادث ولكنها تعكس النتائج النهائية لمجموعة من التراكمات والمضاعفات والتي تبدأ من موقف معين وبدرجة معينة من درجات نقص السيولة والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيئ إلى وضع أكثر سوءا إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي[1] .

– الفشل كحالة لمنشأة ما،إنما يعني أن تلك المنشأة تسير نحو التقاعد والتصفية ومن أنها تزول من الحياة الاقتصادية[2] .

– الفشل المالي هو انعدام قدرة الموارد المالية المتوفرة للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة[3] ؛

نستنتج من كل التعاريف السابقة أن الفشل المالي يعني "عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه دائنيها مما قد ينجم عنه تنازل عن الممتلكات أو التصفية ".

[1] نبيل عبد السلام شاكر،**الفشل المالي للمشروعات**،كلية التجارة،جامعة عين شمس،ص13

[2] حمزة محمود الزبيدي،مرجع سابق,ص272 .

[3] –عزت هاني عزت أبو شهاب,مرجع سابق,ص24

ثالثا:ملائمة فرض الإستمرارية

يعد فرض الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية،وهو يعني النظر إلى المنشاة على أنها مستمرة في مزاولة أعمالها في المستقبل القريب وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها النية للتصفية أو تقليص حجم أعمالهاأو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين واللوائح وبالتالي يتم تسجيل قيم الأصول والالتزامات على أساس أن المنشأة سيكون لديها النية والقدرة على تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية[1] .

على أثر الجدل والقلق المتزايد حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي وظهور مخالفات مالية ومحاسبية جوهرية فشل مدققي الحسابات في اكتشافها، قام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB) بإصدار المعيار الدولي للمراجعة ISA 570 الخاص بفرض الاستمرارية ويهدف المعيار إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملائمة فرض الاستمرارية للشركة مستقبلا كأساس لإعداد البيانات المالية،وحدد المعيار مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات على اكتشاف حالات الشك حول إمكانية استمرار عمل الشركة المدرج أدناه أمثلة حول هذه المؤشرات التي يجب أن تراعي من قبل المدقق[2] . وتتمثل في :

أ/–المؤشرات المالية:

– زيادة المطلوبات المتداولة على الأصول المتداولة ؛

– عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها أو الإعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الموجودات طويلة الأجل ؛

– ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي ؛

– تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها ؛

– عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها ؛

– الصعوبات في تطبيق شروط إتفاقيات القروض ؛

[1] ماهر عياش الأمين،**مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي570** ،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد38،العدد4، 2016،ص54.

[2] –فهمي مصطفى الشيخ,**التحليل المالي**,طبعة01,رام الله فلسطين,2008,ص77

– عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى[1] .

ب/–المؤشرات التشغيلية:

– فقدان مديرين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم: عندما تواجه الشركة مشكلة إستقالة بعض المدراء المهمين في الشركة وعدم قدرتها على إيجاد من يسد مكانهم فإن ذلك يؤثر وبشكل كبير على استمرارية الشركة في المستقبل المنظور وخاصة في ظل جذب هؤلاء المدراء من قبل شركات أخرى في ظل المنافسة؛

– فقدان سوق رئيس أو امتياز أو مورد رئيس: قد تواجه الشركة مشاكل في تسويق إنتاجها محليا أو خارجيا بفعل المنافسة وارتفاع الأسعار أو عدم تناسبها مع مستوى الجودة لنقص الملكات الفنية المدربة التي تؤثر على تسويق المنتج أو عدم وجود إدارة تعمل على دراسة العوامل المؤثرة على أذواق المستهلكين ومن ثم عدم قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة والفعالية للمشاكل التسويقية التي تواجهها ؛

– صعوبات لها علاقة بالقوة العاملة أو نقص في المستلزمات الهامة: هناك العديد من الصعوبات التي قد تتعرض لها الشركة تتعلق بالقوى العاملة سواء كانت مباشرة مع العاملين وتتعلق بالرواتب والامتيازات وغيرها أو من خلال النقابات العمالية التي تدافع عنها، إذ أن تغيير العاملين من فترة الأخرى يجعل الشركة غير مستقرة في مواردها البشرية كي تقوم بتدريبهم، فلا بد لمراجع الحسابات أن يلاحظ ذلك من سجلات العاملين في دائرة شؤون الموظفين، لما لها من أثر سلبي على إستمرارية الشركة[2] ؛

ج/–المؤشرات الأخرى :

– عدم الإستجابة مع المتطلبات المتعلقة برأس المال والأنظمة الحكومية الأخرى: تتكون الأموال المستثمرة في المنشأة من رأس المال المدفوع والقروض التي تحصل عليها المنشأة من البنوك وحملة السندات وهناك نسب متعارف عليها للحفاظ على التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي،فإذا إختل التوازن بسبب زيادة حجم القروض وانخفاض رأسمال المدفوع تتحمل المنشأة أعباء مالية لخدمة الدين تتمثل بالفائدة وأقساط القروض وحتى تستمر المنشأة يجب أن لا تزيد نسبة القروض إلى حقوق الملكية عن الحد المقبول في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وذلك من أجل توفير أكبر قدر ممكن من النجاح و الإستمرارية ؛

[1] رامي بسام بكر قندوس،**درجة التزام مدققي الحسابات بمعيار التدقيق الدولي570 وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الاردنية**، ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،كانون الأول 2017,ص18.

[2] علي عباس كريم,**فرض الاستمرارية وإمكانية إستخدام بعض المؤشرات للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العامة**،مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، 2016 ،ص51 .

– إجراءات قانونية مؤجلة ضد المنشأة: عند وجود دعاوي قضائية مرفوعة ضد المنشأة ونجاح هذه الدعاوى قد يؤدي إلى إلتزامات أو تعويضات لا تستطيع المنشأة الوفاء بها أو الحجز على أصولها أو التعرض للتصفية لتسديد الإلتزامات فهذا مؤشر على ضعف قدرة المنشأة على الإستمرارية في المستقبل يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار من قبل المدقق[1] ؛

– تغيير في التشريعات أو سياسة الحكومة: تعمل الشركة في بيئة يحكمها القوانين والتشريعات الحكومية ومن ثم فإن هذه القوانين تتغير من وقت لآخر فأحيانا تكون قوانين مؤقتة قد لا يتم الموافقة على إدامتها وخاصة القوانين ذات العلاقة بالشركة مثل القوانين التي تختص بإنتاج سلعة ما أو القوانين الجمركية مما يؤثر على التكلفة،الأسعار،القوانين الخاصة بالقوى العاملة وإستيراد مستلزمات الإنتاج فعند ملاحظة ذلك من قبل المراجع فهذا يدل على ضعف قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل وعليه أن يأخذ ذلك بعين الإعتبار[2].

المطلب الثاني :أسباب وأنواع الفشل المالي

أولا:أسباب الفشل المالي

1–أسباب إدارية:

وتتمثل في :

– عدم قدرة إدارة المنشأة على تحقيق الكفاءة والفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي؛

– عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة ؛

– عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين؛

– عدم وجود رقابة على التكاليف ؛

– حدوث تجميل في النتائج المالية الممارسة للعملية الإدارية .

[1] سلمى محمد علي الطويل،**أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الإستمرارية**، ماجستير،الجامعة الاسلامية,غزة,2013 ,ص23.

[2] ماهر الأمين هلا يوزباشي,**إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم إستمرارية المشروع**، مجلة جامعة تشرين،المجلد37،العدد5 2015،ص279.

2-أسباب مالية:

وتتمثل في عدم وجود تناسب بين رأس مال المنشأة والقروض مما يعني عدم سلامة الهيكل التمويلي للمنشأة وبالتالي يؤثر بالسلب على نتيجة نشاط المنشأة وكذلك فقدان السيولة والعجز عن الوفاء بالتزامات المنشأة للغير .

3- أسباب تسويقية:

تتمثل في :

- عدم دقة دراسات الجدوى التسويقية والبيعية ؛
- المبالغة في تقدير حجم الطلب على منتجات المنشأة والحصة السوقية[1] .

4-أسباب فنية وإنتاجية:

إذ أن ظهور عيوب فنية في البضاعة نتيجة عدم مراعاة قواعد التوحيد لقياس إختبارات الجودة يؤدي إلى ركود المبيعات وتراكم المخزون من الإنتاج تام الصنع، ويمكن بيان أهم الأسباب فيما يلي:

- وجود أخطاء في إعداد دراسات الجدوى الفنية ؛
- إستخدام وسائل تقنية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة ؛
- إنتاج سلع ذات جودة منخفضة تؤثر بدورها في حجم المبيعات ومن ثم في الإيرادات .

5-أسباب خارجية:

تتمثل في أسباب خارجة عن إرادة الشركة وضمن بيئتها الخارجية ومنها :

- الإتجاهات التضخمية السائدة في مستوى الإقتصادي المحلي والعالمي ؛
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف ؛
- التغيرات السوقية والتقنية المتسارعة وضعف قدرة الشركة في مواجهتها ؛
- السياسات الإقتصادية المتمثلة بالقرارات الحكومية في تحديد حجم الضرائب والرسوم الجمركية .

[1] عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا,**أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية**،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية،العدد السابع ،جوان 2017 ،ص750.

6-أسباب داخلية:

والتي يمكن إجمالها في نوعين هما:

- **السبات التكنولوجي:** وهو عكس اليقظة التكنولوجية والذي يؤدي إلى عدم تحديث التجهيزات وعدم تجديد المنتجات بغرض الحفاظ على القدرة التنافسية ومواكبة التطورات المتعلقة بتقنيات الإنتاج وبسلوك المستهلك ووضعية المنافسة وإستراتيجيات الإستثمار الغير الملائمة وإستراتيجيات التنظيم والتمويل الخاطئة[1] ؛

- **ضعف التسيير العلمي:** يكمن ضعف التسيير العلمي في ضعف نظام مراقبة التسيير أو إنعدامه والذي عن طريقه تقوم المؤسسة بتجنيد الطاقات ، كما أن عدم وجود هيئة لمراقبة التسيير تسهر على تقييم الكفاءة والفاعلية بالنسبة لكل وظائف الشركة كوظيفة التمويل،الإنتاج،التسويق،الإدارة وغيرها من أجل تصحيح الأخطاء سيؤدي إلى تراكم الأخطاء ومن ثم الوقوع في الفشل .

ثانيا: أنواع الفشل المالي

هنالك ثلاثة أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة تتمثل في :

1-الفشل الإقتصادي:

يقصد به عدم قدرة الشركة على تحقيق عائد معتدل على إستثماراتها أو عندما يكون صافي رأسمالها سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المنشأة أكبر من القيمة الدفترية لأصولها وتعتبر المنشأة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر الذي يتناسب مع المخاطر المتوقع.ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات أي أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الإقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل إستحقاقها ، ومن ثم لا يشهر إفلاسها[2] .

2-الفشل المالي أو القانوني:

يتخذ هذا النوع من الفشل مظهرين يتمثل الأول بعجز الشركة عن تسديد الديون والفوائد مستحقة الدفع حتى وإن كانت قيمة أصولها تزيد عن إلتزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة (العسر الفني) أما الثاني

[1] م.م.أمير علي خليل الموسوي,**إختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات**،المجلة العراقية للعلوم الادارية,مجلد10,العدد39ص262

[2] ياسر عوض الله السماني,**دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركة المساهمة**، ماجستير،جامعة النيلين،2018،ص52.

فقد يحدث عندما تعجز الشركة عن مواجهة إلتزاماتها المستحقة في وقت تكون فيه قيمة أصولها أقل من إلتزاماتها ويعبر عنه بالعسر المالي (العسر الحقيقي)[1] .

3-الفشل الإداري:

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها وبالتالي يكون لها أثر سلبي على قيم أسهمها حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل,ومن ثم عدم القدرة على التكيف والملائمة مع البيئة الخارجية وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة .

المطلب الثالث:مراحل الفشل المالي وإبراز الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي

أولا:مراحل الفشل المالي

أ/-مرحلة النشوء:

مما لاشك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة و إنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغير في الطلب على المنتجات و التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة، تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة،نقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس المال العامل و غالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عاند الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية[2].

ب/-مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية):

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي و يكون ذلك عندما تكون المؤسسة غير قادرة على مجابهة إحتياجاتها النقدية الفورية أو إلتزاماتها الجارية بالرغم من زيادة أصول المؤسسة عن إلتزاماتها، و لكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وهو ما قد يكون ناجم عن تجميد رأس المال العامل في المخزون و الحقوق، و يمكن الإشارة إلى أنه من الممكن ألا تحدث

---

[1] -عبد الجبار علوان جبر الجياشي, **دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ بالفشل المالي**، ماجستير،جامعة القادسية 2017،ص77.

[2] عباس علوان،**استعمال نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق** ،مجلة جامعة بابل،المجلد26، العدد1ص258

خسارة اقتصادية في هذه المرحلة و ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد أو لشهر أو حتى لعدة شهور، و لمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى إقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية[1].

ج/–مرحلة التدهور المالي{ الإعسار المالي}:

عرف M.J.gordan الإعسار المالي على أنه الإنخفاض في القوة الإيرادية للشركة الذي سيحدث في نقطة منها حيث أنه في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية أي عدم قدرتها على الحصول الأموال اللازمة والضرورية،إلا أنه يمكن معالجة هذا التدهور المالي من خلال:

– إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند لإستثمار أمواله لدى شركة أخرى ؛

– إجراء تعديل في السياسات المالية للشركة ؛

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم هذه الشركات تنجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب .

مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

تظهر هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة نذكر منها:

– إعتماد الشركة على الإقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة ؛

– الإرتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها ؛

– تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية وعدم قدرة الشركة على المنافسة ؛

مما يجعل هذه المرحلة كنقطة حرجة في حياة الشركة حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا العسر الكلي والمحقق غير مجدية .

د/–مرحلة الإعلان التدريجي أو تأكيد الإفلاس:

يحدث عندما يتم إتخاذ إجراء قانوني لحماية حقوق المقرضين وبالتالي الإعلان عن إفلاسها وتصفيتها، وفي هذه المرحلة الأخيرة تبلغ المؤسسة مرحلة الفشل المالي وعندها تصبح غير قادرة على مواجهة إلتزاماتها المستحقة

[1]-أيمن فريد،**استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، ماجستير،جامعة الجزائر3، 2013,ص90

وتصبح حقوق الملكية غير كافية بسبب الخسائر الكبيرة المتراكمة على مدى سنوات من العمل والتي إستهلكت جميع حقوق الملكية التي تتطلبها الشركة[1].

ثانيا: الفرق بين الفشل والتعثر المالي

يمكننا إبراز الفرق بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
1-نقص في العوائد المحققة (مشكلة في تحقيق خسائر متلاحقة)؛ 2-توقف عن سداد الإلتزامات في مواعيدها؛ 3-مرحلة سابقة للفشل المالي ؛	1-التوقف الكلي عن سداد الإلتزامات ؛ 2-توقف نشاط المنشأة والوصول إلى حالة الإفلاس؛ 3-مرحلة لاحقة للتعثر المالي؛

المصدر:غالب شاكر بحيت،إستخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي،دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 2009-2013،مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية،العدد19،جامعة واسط،العراق،2015،ص197.

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي

يؤدي بنا مصطلح التنبؤ إلى مفهوم عدم التأكد هذا لأن التنبؤ يكون في المستقبل والذي هو حالة مجهولة وغير معروفة وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بعدم التأكد والتي هي عقبة في وجه متخذي القرار لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع، إلا أنه مع كل هذه الظروف فهناك الكثير من المؤشرات والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب.

[1]Thomas Arkan, **Detecting Financial Distress with the b-Sherrod Model**: a Case Study , NAUKOWE UNIWERSYTETU SZCZECIŃSKIEGO, nr 74, t. 2 (2015),page238.

المطلب الأول :تعريف التنبؤ بالفشل المالي وأهميته

تعيش المؤسسة الاقتصادية في بيئة تتميز بالديناميكية هـ\ا ما يستوجب استعمال التقنيات الكمية في اتخاذ قرارتها، ومن هنا تبرز أهمية ودور التنبؤ .

أولا:تعريف التنبؤ

أ/–التنبؤ : اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة من أصل الفعل نبأ، ويقصد به الخبر ، وقوله عز وجل (قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنباهم بأسمائهم قال ا لم اقل لكم إني أعلم غيب السماوات و الأرض و اعلم ما تبدون و ما كنتم تكتمون) سورة البقرة، الآية (33)، عرف بأنه الإتيان من مكان إلى آخر، ويقال للذي يتنبأ من أرض إلى أخرى نابئ، فالنبأ هو الخبر والمنبئ هو المخبر ،والتنبؤ يقصد به إخبار بالغيب ومعرفة بالمستقبل[1] .

–**التنبؤ إصطلاحا:** يشير إلى جميع الأنشطة التي تتناول تجميع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل والظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها الشركة[2].

– يعرف التنبؤ على أنه: التخطيط ووضع الافتراضات حول أحداث المستقبل باستخدام تقنيات خاصة عبر فترات زمنية مختلفة، وبالتالي فهو العملية التي يعتمد عليها المديرون أو متخذي القرارات في تطوير الافتراضات حول أوضاع المستقبل[3] .

–**يقصد بالتنبؤ:** المعنى الشامل للدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أو انتهجت أساليب علمية منتظمة و شاملة بالاعتماد على أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات[4] .

ب/–التنبؤ المالي :هو مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية كهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية[1] .

---

[1] ياسر عوض الله بشير السماني,مرجع سايق,ص56.

اشتعال طه فضل مولى محمد,**تقويم الأداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم** ،دكتوراه,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2017،ص110

[3] بوغازي فريدةوآخرون، **ملتقى وطني حول استخدام التقنيات الممية في اتخاذ القرارات الإدارية مداخلة بعنوان فعالية إستخدام التنبؤ في الجهاز الإداري**,جامعة 20أوت سكيكدة. دون سنة.

[4] مساهل ساسية,**دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات**، دكتوراه،جامعة فرحات عباس سطيف،2017،ص27.

ثانيا:أهمية التنبؤ

ترجع أهمية التنبؤ المالي لكونه أداة هامة تمكن من مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم فضلا عن أن التنبؤ المالي يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المتحملة المتعلقة بالمستقبل.وأخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية متزايدة في مجال الإدارة المالية لما يترتب على فشل الشركات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء الشركة، فللتنبؤ أهمية بالغة في بقاء واستمرار الشركات في أداء مهامها إذ أن ضعف قدرة الشركات على القيام بالتنبؤات الصحة يقود إلى تعثر هذه الشركات واحتمال فشلها، لذا فالتنبؤ يشكل محورا من محاور العمل الإداري في الشركات المعاصرة التي تعمل في عالم يتسم بالتغير والحركة المستمرة، أيضا يحقق العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب [2].فهو يمثل أهمية كبيرة للجهات الآتية :

1- **المستثمر**: يهتم بالتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل إتخاذ قراراته الإستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات شديدة الخطر.

2- **الدائنون والمقرضون**: إتخاذ قرار بمنح الائتمان أو عدمه وتحديد سعر الفائدة وشروط القرض بناءا على حجم الخطر المتعلق به .

3- **الإدارة**: فتهتم بموضوع التنبؤ بالفشل لإتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب .

4- الجهات الحكومية: إهتمامها بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا منها على سلامته .

5- **مراجعي الحسابات**: إهتمامهم بالتنبؤ بالفشل ينبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية إلى المؤسسات الاقتصادية[3].

---

[1] عساوس موسى,**التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية**، مجلة، المجلد التاسع,العدد الثاني,2018،ص276.

[2] زهراء صالح الخياط,**استخدام نموذج Sherrodللتنبؤ بفشل المصارف**,مجلة تنمية الرافدين،المجلد36،العدد115، 2014،ص14.

[3] رضوان العمار.حسين قصيري,**دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**،مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية،المجلد37،العدد5، 2015،ص134.

المطلب الثاني:خطوات ومحددات التنبؤ بالفشل المالي

أولا: خطوات التنبؤ

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة وهي كالأتي:

- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ ؛
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه ؛
- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتعلقة بها ؛
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للإسترشاد بها من توقع قيمه مستقبلا ؛
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له[1].

ثانيا:محددات التنبؤ المالي:

توجد بعض المحددات التي تؤثر على دقة عملية التنبؤ كما يلي:

1-محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

وتتمثل هذه المحددات في الآتي :

- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية ؛
- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة .

2- محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

وتتمثل هذه المحددات في الأتي :

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعتها فقد تكون موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل ؛
- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ .

[1] اشتعال طه,مرجع سابق,ص110.

3- محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

وتتمثل هذه المحددات في الآتية:

- إختيار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع حيث أن التنبؤات قصيرة الأجل لا تقيد في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة ؛

- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملائمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام ؛

- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للمؤسسة دورا هاما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها،فكلما كان للمؤسسة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح[1].

المطلب الثالث:أساليب التنبؤ بالفشل المالي

الأساليب التي تستخدم في التنبؤ بشكل عام أهمها :

- الأساليب غير النظامية: و هي تعتمد على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى تحديد المتغيرات التي تفسر موضوع التنبؤ، و يتم فيها الاكتفاء بجانب الخبرة و التقدير الشخصي و تنقسم هذه الأساليب إلى نوعين رئيسيين هما أساليب التناظر أو المقارنة التي يتم فيها التنبؤ بمسار أي متغير باستعمال المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهة،و الأساليب التي تعتمد على آراء ذوي الخبرة حيث يتم الأخذ بتصورات مجموعة من الخبراء للتوصل إلى تنبؤ أفضل و لا يكتفي برأي خبير واحد .

- الأساليب النظامية: و هي مثل غيرها من الأساليب تعتمد على طرق علمية لتفسير أي ظاهرة، حيث تستند إلى معالجة جميع المتغيرات التي تؤثر على الظاهرة التي سيتم التنبؤ بما من خلال نماذج رياضية تتسم بالموضوعية و بالتالي تكون نتائج التنبؤات بعيدة عن التأثر بالعوامل الذاتية. و تنقسم الأساليب النظامية إلى مجموعتين:

- **النماذج السببية:** وهنا يعتمد المتغير موضوع التنبؤ على متغيرات تفسيرية يتم صياغة العلاقة بينه وبينها على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير ؛

- النماذج غير السببية: و التي تعتمد على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر سلوك الظاهرة المراد التنبؤ بمسارها وهنالك العديد من النماذج غير السببية لكن أبرزها و أكثرها شيوعا هو نموذج إسقاط الاتجاه العام

[1] انتصار سليماني,**التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية**، دكتوراه،جامعة باتنة1 ,2016 ,ص88-89.

لسلسلة زمنية،ويهدف هذا النموذج إلى التنبؤ و التكهن بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية من خلال تحديد النمط العام للتغير في قيم المتغير المدروس مع تجاهل المتغيرات الأخرى المؤثرة وبالتالي تذبذب السلاسل الزمنية صعودا وهبوطا بسبب تذبذب مكوناتها الأربعة المتمثلة في: الإتجاه العام، التقلبات الموسمية، التقلبات الدورية و التقلبات العشوائية ؛

و يتم تفكيك السلاسل الزمنية للتعرف على أنماط تقلبها لتحسين دقة التنبؤ، لذلك فإن هذه الطريقة تفقد من قيمتها إذا لم يكن هناك استقرار في أنماط تقلب مكونات السلسلة سواء كانت الاتجاه العام أو الموسمية أو غيرها[1].

المبحث الثالث:عرض بعض النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال الفشل المالي للمشاريع الاقتصادية التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة، على أثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات الأمريكية الباحثين والمختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعنى بهذا الشأن [2]، وتستند أبحاث هذه المجموعة إلى ضرورة الاعتماد على البيانات الكمية في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل ويدعم هذا الرأي حقيقة أن القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية هي من أهم المميزات النوعية التي يجب أن تتميز بها هذه البيانات كي تعتبر بيانات ملائمة لإتخاذ القرار المناسب، وهو الغرض الرئيسي أصلا من إعداد هذه البيانات المحاسبية لذا نجد أن الكثير من الأعمال ونماذج التنبؤ قامت كلها على إستعمال النسب المالية المتعارف عليها في عملية التنبؤ بفشل المؤسسة[3].

والجدير بالذكر هو ضرورة دراسة ظروف الشركة على حدى آخذين بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية،الإجتماعية للتنبؤ بالفشل المالي الذي قد يصيب الشركة [4]. ومن أهم هذه النماذج :

---

[1] مساهل ساسية,مرجع سابق,ص27-28.

[2] وليد ناجي الحيالي,**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي**,الطبعة الأولى,الأردن,2009,ص250.

[3] رميدي عبد الوهاب وآخرون،,**إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المال لأداء المؤسسة**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية العدد07أفريل2017,المجلد الثاني,ص152.

[4] بن مالك عمار,**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**,مرجع سابق،ص116.

المطلب الأول:نموذج Beaverو Altman

أولا:نموذج Beaver

يعتبر BEAVER هو صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات من خلال مقالة سنة 1966 وسمي النموذج بإسمه حيث إعتمد في وضع النموذج على النسب المالية وتضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة ل79 شركة فاشلة و79 شركة غير فاشلة في الفترة مابين 1954-1964[1]، وقد درس بيفر 30نسبة مالية إختار منها 6نسب إعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل وإحتمالات الإفلاس وقد إتسم هذا النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات وهذه النسب المالية التي إعتمدها بيفر في صياغة نموذجه هي:

- ✓ نسبة التدفق النقدي / مجموع الديون
- ✓ نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات
- ✓ نسبة المديونية / مجموع الموجودات
- ✓ نسبة صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات
- ✓ نسبة التداول
- ✓ نسبة التداول السريعة

ولم يكن إختيار هذه النسب المالية هي عملية إنتقائية ولكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها وميز بين الشركات الناجحة والفاشلة [2]، حيث يعتمد هذا النموذج في التنبؤ على قدرة المحلل المالي على الإحاطة بواقع المنشأة .

ثانيا: نموذج Altman1968

كان Altman أول باحث قام بتطبيق التحليل التميزي المتعدد (MDA) في مجال التنبؤ بالتعثر المالي،إذ تحصل على نموذج يعد أحد أكثر النماذج شهرة نظرا لقدرته على التنبؤ وسهولة تطبيقه والمسمى ب Altman z -Score وضع عام 1968[3]. وقد كانت عينة دراسة ألتمان تتكون من 22 شركة صناعية

[1] خير الدين قريشي,**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**، ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012,ص3.

[2] عمار أكرم عمر الطويل,**مدى إعتماد المصاريف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة،2008،ص69-70.

[3] انتصار سليماني,نجمة عباس,**إستخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بتعثر المؤسسات الإقتصادية**،مجلة الإقتصاد الصناعي،العدد10،2016،ص491

نصفها مفلس والنصف الأخر غير مفلس وقد أخذ في إعتباره 22 نسبة مالية من واقع التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات، وقد أظهرت الدراسة تفوق خمس نسب في المساهمة بشكل واضح بالتنبؤ بوقوع الإفلاس، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين الإفلاس وتلك النسب أثبتتها الإختبارات الإحصائية [1]، ولقد صنف هذه المتغيرات إلى خمس فئات قياسية من حيث النسبة: السيولة، والربحية، والروافع المالية، والقدرة على سداد الديون، والنشاط. وقد تم اختيار هذه النسب على أساس شعبيتها في الأدب وأهميتها المحتملة للدراسة[2] .

وتتمثل صيغة النموذج في :

$$Z= 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.010X5$$

حيث :

- ✓ Z=هي القيمة التمييزية وهي معيار التفريق بين الشركات المفلسة وغير المفلسة ؛
- ✓ X1=نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات : هو مقياس للسوائل الصافية لأصول الشركة نسبة إلى إجمالي الرسملة ؛
- ✓ X2= نسبة الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات : الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول، وقد أشير في وقت سابق إلى هذا المقياس للربحية التراكمية مع مرور الوقت باعتباره أحد النسب "الجديدة"؛
- ✓ X3= نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات : يتم حساب هذه النسبة عن طريق تقسيم إجمالي أصول الشركة إلى أرباحها قبل التخفيضات في الفوائد والضرائب، وهو في جوهره مقياس للإنتاجية الحقيقية لأصول الشركة مستخرجاً من أي عوامل ضريبية أو رافعة مالية ؛
- ✓ X4= نسبة القيمة السوقية لرأس المال / القيمة الدفترية للديون: وتقاس الأسهم بالقيمة السوقية المجمعة لجميع الأسهم المفضلة والمشتركة في حين أن الدين يشمل كلا من القيمة الحالية والطويلة الأجل،يبين هذا المقياس مدى انخفاض قيمة أصول الشركة مقاسة بالقيمة السوقية للأسهم مضافاً إلى الدين قبل أن تتجاوز الخصوم الأصول وتصبح الشركة معسرة ؛

[1] قريشي,مرجع سابق,ص04.

[2] Edward Altman, Małgorzata **Iwanicz-Drozdowska,financial distress prediction in a International context,journal of international Financial management and accountig**,2016 ,page5.

✓ X5=نسبة صافي المبيعات / مجموع الموجودات: نسبة رأس المال إلى الدوران هو نسبة مالية قياسية توضح قدرة توليد المبيعات من أصول الشركة، وهو أحد مقاييس قدرة الإدارة على التعامل مع الظروف التنافسية [1] ؛ وقد أختُبر النموذج على عينات من شركات الأعمال ولمدة خمس سنوات من الإفلاس و كانت نتائجه تصل إلى (95%) من الاحتمالات في السنة الأولى و (72%) في السنة الثانية و (48%) في السنة الثالثة و(29%) في السنة الرابعة و (36%) في السنة الخامسة قبل الفشل، وبموجب هذا تم تصنيف المؤسسات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدراتها على الإستمرار [2]. وهذه الفئات هي:

- إذا كانت قيمة **Z** أكبر أو تساوي 2.99 تعتبر المؤسسة ناجحة ؛
- إذا كانت قيمة **Z** أقل من 1.81 تعتبر المؤسسة فاشلة ؛
- إذا كانت قيمة **Z** أكثر من 1.81 وأقل من 2.99 تعرف بالمنطقة الرمادية ويصعب تحديد وضع المؤسسة وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية[3] .مثال:

جدول رقم (02) : بيانات مستخرجة من سجل تجاري .

البيان	القيمة بالآلاف
إجمالي رأس المال العامل	150
إجمالي الأصول	180
الأرباح المحتجزة	50
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	100
القيمة السوقية لحقوق الملكية	100
القيمة الدفترية لديون الشركة	30
المبيعات	200

المصدر:وليد ناجي الحيالي,الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،ص 192

[1] Edward Altman,fiancial ratios discriminate analaysis and the prediction of corporate banckruptcy, *The Journal of Finance* is currently published by American Finance Association , Sep., 1968 ,page594-595.

[2] حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**،مؤسسة الوراق،عمان،2002،ص247.

[3] محمد أبركان,محمد سفير,التنبؤ بالفشل المالي بإستخدام نموذج ألتمان وكيدا،مجلة الإقتصاد الجديد،المجلد11 ، العدد1 الجزء 2،2020،ص91.

$Z=0.012_{(150/180)}+0.014_{(50/180)}+0.033_{(100/180)}+0.06_{(30/100)}$

$+0.010_{(200/180)}$

$=0.0010+0.0039+0.08+0.02+0.011$

$Z=0.0539$

-وبمقارنة نتيجة Z في المثال مع القيمة الفاصلة للنموذج فإن إحتمال إفلاس الشركة عالي لذلك لا يوجد مبرر لدراسة أوضاعها.

المطلب الثاني:نموذج SprinGateو Kida

أولا:نموذج SprinGate:

يعد نموذج Springate من النماذج المالية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي و يتكون هذا النموذج من أربع نسب مالية مستقلة حصلت على نسبة 92.5% في قدرتها على التمييز بين (20) مؤسسة ناجحة و(20) أعلنت إفلاسها أو تصفيتها، ألا وهي رأس المال العامل، الأرباح قبل الضرائب،الفوائد الخصوم المتداولة و المبيعات، حيث صاغها الباحث وفقا للمعادلة التالية[1]:

$$Z=1.03X1+3.07X2+0.66X3+0.4X4$$

حيث:

- ✓ X1 =رأس المال العامل/ إجمالي الأصول
- ✓ X2 =الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول
- ✓ X3 =الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ الخصوم المتداولة
- ✓ X4 =المبيعات / إجمالي الأصول

-إذا كانت قيمة $Z> 0.862$ المؤسسة المالية بعيدة عن الفشل المالي و في حالة مالية جيدة

إذا كانت قيمة$Z< 0.862$ المؤسسة معرضة للفشل المالي .

[1] بورنيسة مريم,خنفري خيضر,**تشخيص الأداء المالي للمؤسسات االإقتصادية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي**, مرجع سابق,ص228

ثانيا: نموذج Kida1981

يعتمد نموذج كيدا على خمس مؤشرات مالية مستقلة للتنبؤ بالفشل المالي وتتمثل أبرز هذه المؤشرات في الربح الصافي،الأموال الخاصة،النقديات ورقم الأعمال. مع العلم أن هذه المؤشرات تمت بناءا على أساليب رياضية إحصائية بحتة ويعبر عن الصيغة الرياضية لهذا النموذج وفق المعادلة التالية[1] :

$$Z = 1.042X1+0.42X2 +0.461X3+0.463X4+0.271X5$$

- ✓ X1= صافي الربح /إجمالي الأصول
- ✓ X2= حقوق الملكية /إجمالي الخصوم
- ✓ X3= النقديات:الأصول السائلة /إجمالي الخصوم
- ✓ X4= المبيعات /إجمالي الأصول
- ✓ X5= النقديات /إجمالي الأصول

بحيث:

- إذا كانت قيمة Z موجبة يعني المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي
- إذا كانت قيمة Z سالبة يعني أن المؤسسة مهدد بالفشل المالي .

وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس وصلت إلى 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس وذلك بالتطبيق على(16) مؤسسة ناجحة ومثلها من المؤسسات الفاشلة .

المطلب الثالث:نموذج Sherrod

يمتاز هذا النموذج بإستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الإئتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية إستمرارية المنشأة وكذلك يعتبر أداة مساعدة لإدارة البنوك من أجل دراسة المخاطر المحيطة بالقروض الممنوحة وخاصة من أجل تكوين مخصص القروض المشكوك فيها [2] ؛

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:

$$Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

[1] محمد مدحت غسان الخيري,دلال غسان الخيري,**التحليل المالي الكشف عن الإنحرافات والإختلاس**،الصايل للنشر والتوزيع،2003، ص103.

[2] منير شاكر,اسماعيل اسماعيل,**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**،الطبعة 1،عمان،2000،ص182-183 .

حيث:

- ✓ X1 =صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول
- ✓ X2 =الأصول السائلة / إجمالي الأصول
- ✓ X3=إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول
- ✓ X4=صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
- ✓ X5= إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات
- ✓ X6= إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

وبناءا على قيمة Zتصنف الشركات إلى 05 فئات حسب قدرتها على الإستمرار كما يلي[1]:

جدول رقم (03) :تصنيفات المؤسسة حسب درجة المخاطرة ل SHERROd 1987

الفئات	المخاطرة	المؤشر Z
الأولى	مؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	**Z ≥ 25**
الثانية	إحتمال قليل للتعرض على الإفلاس	**25 > Z ≥ 20**
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	20 > Z ≥ 5
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	-5 > Z ≥ 5
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	Z< -5

المصدر:عمر شريقي التنبؤ بالفشل المالي بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570،مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية،العدد19، الجزائر،2016،ص227.

[1] عمر شريقي,**التنبؤ بالفشل المالي بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570**,مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية العدد 19،جامعةمحمد خيضر,بسكرة الجزائر,2016,ص227.

خاتمة الفصل:

إن الخطر المالي متواجد بالضرورة في محيط المؤسسة الداخلي و الخارجي و يؤثر في كل جوانب النشاط القائم بها،والتنبؤ بالفشل المالي ضروري لتفادي نتائجه التي عادة ما تجبر المؤسسة على الإنسحاب من دنيا الأعمال.

ومن الواضح الآن أن تركيز الفكر المالي المعاصر يتجه نحو عملية إتخاذ القرارات و لأن التنبؤ بالفشل المالي يتضمن إستخدام جملة من المعايير أو المؤشرات المالية التي يمكن أن تكشف مسبقا عن إحتمال حصوله فإنه و عن طريق ملاحظة تلك المؤشرات بعناية عبر الزمن يمكن للقائمين على إدارة المؤسسة على إتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة وعليه فإن وجود نموذج للتنبؤ بالفشل المالي سيساعد في حماية المؤسسات و منعها من الوصول لمرحلة الفشل المالي و ربما التوقف عن النشاط.

الفصل الثالث: دراسة

تطبيقية في فرع أنتيبيوتيكال

(2016–2018)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي و ذلك باستخدام النسب المالية و المؤشرات المالية، ارتأينا في هذا الفصل بالاعتماد على دراسة حالة مؤسسة من خلال جمع البيانات و تفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة، حيث قمنا باتخاذ وحدة صيدال فرع المدية ميدانيا لدراسة قوائمها المالية للفترة الممتدة بين (2016-2018)، و ذلك لإعطاء صورة أولية حول وضعية هذه المؤسسة و مقارنة النتائج المتحصل عليها و تقديم التفسيرات ؛

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الثالث إلى مبحثين:

قمنا في المبحث الأول بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة وفي المبحث الثاني تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي حيث تعطي صورة أولية عن وضعية المؤسسة إنطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة.

المبحث الأول : تقديم عام حول وحدة صيدال ووحدة المضادات الحيوية

تعد وحدة صيدال من أهم وأكبر المؤسسات العمومية التي يقف عليها الاقتصاد الجزائري عليها والنشاط في مجال الصناعة الصيدلانية، كما يعتبر فرع المضادات الحيوية Antibiotical محل الدراسة أهم هاته الوحدات.

المطلب الأول : تقديم وحدة صيدال

أولا: نشأة وتطور وحدة صيدال

✓ أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة،كما حوّل إليها في 1988مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية .

✓ في سنة 1989 وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير .

✓ في سنة 1993 تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع .

✓ في سنة 1997 وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، أنتيبيوتيكال وبيوتيك) .

✓ في 2009 رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %، وفي سنة 2010 قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75 % إلى 44.51 % .

✓ في 2011 رفعت صيدال حصتها في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60 % [1] .

✓ في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك.

[1] Historique du groupe saidal ,disponible sur https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique;consulté le 13aout 2020 ,11 :00.

ثانيا : تعريف وحدة صيدال

❖ وحدة صيدال هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات رأس مال اجتماعي يقدر ب:

2 500 000 000 دينار جزائري تم إنشاؤه سنة 1982 ؛

❖ تشمل الوحدة عشرة مصانع للإنتاج بقدرة اجمالية تصل 200 مليون وحدة بيع سنوياوهو منضم في أربعة فروع إنتاجية: Biotic،pharmal، Antibiotical ، somidal

وهو مجهز أيضا ب:

- مركز للبحث والتطوير ؛
- 3وحدات تجارية متواجدة بالوسط (العاصمة)، بالشرق (باتنة)، وبالغرب الجزائري (وهران) ؛
- تم إدراج وحدة صيدال في بورصة الجزائر بتاريخ 1999/07/17 بتأشيرة خاصة منحت له من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) وعرضت أسهمها للبيع وقدر عددها ل 2000000 سهم، وقد كان البيع بسعر ثابت قدر ب: 20% من رأس مال الوحدة ؛

تحصلت الوحدة في 2005/02/02 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، منحته إياها الجمعية الفرنسية للتدقيق والجودة (A.F.A.Q)[1] .

ثالثا : أهداف وحدة صيدال

تسعى الوحدة إلى تحقيق أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية :

1. الأهداف الاقتصادية:

- تعظيم الربح ؛
- البحث عن النمو ؛
- تحقيق نتائج صافية ورأس مال صافي ؛
- الاستقلالية المالية ؛
- المردودية .

[1] وثائق مقدمة من طرف وحدة صيدال.

2. الأهداف الاجتماعية:

- توفير العمل الدائم ؛
- توفير الدواء وتغطية الطلب المحلي ؛
- الأجور المناسبة للمستخدمين ؛
- المشاركة المالية .

بالإضافة إلى أهداف أخرى :

- تعزيز مكانته كمنتج أول في السوق المحلي ؛
- تطوير وتوسيع إنتاجه إلى أقسام علاجية أخرى كأمراض السرطان، أمراض العيون، المناعة والمنتجات المصنعة وفق التكنولوجيا الحيوية .

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوحدة صيدال

تتكون وحدة صيدال من أربع وحدات هي : وحدة المضادات الحيوية، صوميديال، فرمال، بيوتيك[1].

1. **وحدة المضادات الحيوية (Antibiotical)** : تقع هذه الوحدة في ولاية المدية تبعد حوالي 100 كلم على العاصمة مختصة في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلينية وغير البينيسيلينية، القدرة التخميرية في الوحدة هي 1200م لإنتاج 750 طن من المواد الأولية، وهي تتكون من وحدتين للتجميع نصف النهائي للمنتجات المعقمة والحقن ووحدة للتخصصات الصيدلانية وبنايتين للمنتجات البينيسيلينية وأخرى لغير البنيسيلينية بطاقة إنتاج تقدر ب: 60 مليون وحدة.

2. **وحدة فارمال (Pharmal)** : يقع مقرها على الطريق الولائي رقم 11 ص. ب: 141 الدار البيضاء 16000 ــ الجزائر العاصمة، وهي أحد الوحدات الثلاثة التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال وتحويلها إلى مجمع صناعي في 1998/02/02، وتتكون الوحدة من ثلاث مصانع للإنتاج هي : مصنع الدار البيضاء، قسنطينة، عنابة .

3. **وحدة بيوتيك (Biotic)** : يتواجد مقره في نهج بن يوسف كتاب ص. ب: 109 المحمدية ــ الحراش ــ بالجزائر العاصمة سابقا والآن نقل إلى البليدة، وهو أيضا أحد الوحدات التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال في فيفيري 1998، حيث تتمتع الوحدة بخبرة ومعرفة كبيرتين في الصناعة الصيدلانية وهي

[1] وثائق مقدمة من طرف وحدة صيدال.

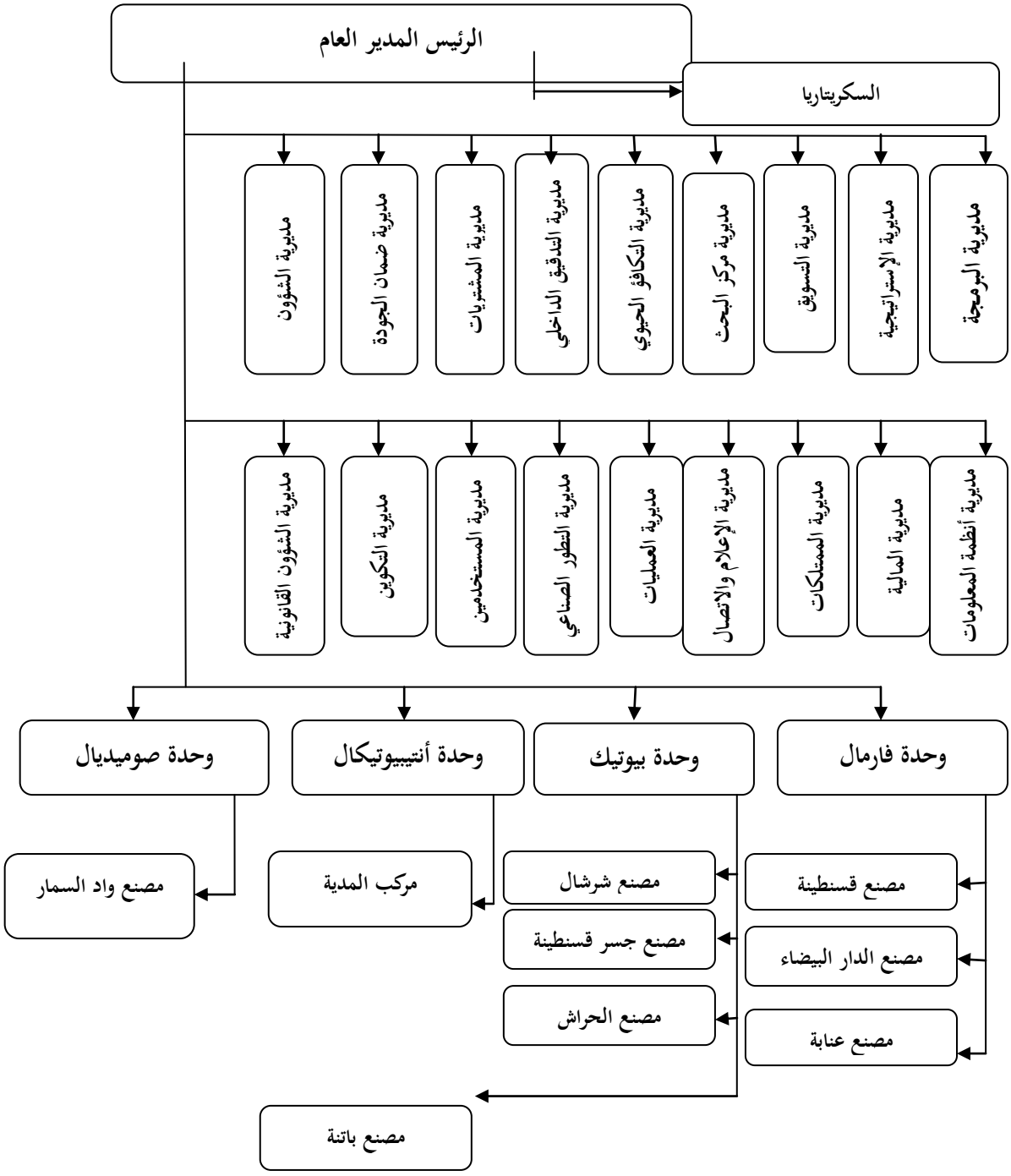
تتوفر على معدات حديثة مما يسمح لها بتقديم تشكيلة واسعة من الأدوية،تحتوي الوحدة على ثلاث مصانع وورشة للإنتاج وهي : مصنع جسر قسنطينة، مصنع الحراش، مصنع شرشال، وورشة باتنة .

4. **وحدة صومديال (Somidial)** : وحدة صومديال هو نتيجة الشراكة بين مجمع صيدال والمجمع الصيدلاني الأوروبي و FINALEP يقع في المنطقة الصناعية واد السمار ــ الجزائر العاصمة تقدر مساحتها ب: 17000م^2 أنشأت سنة 1994، تجهيزاته الحديثة توفر له طاقة إنتاجية تقدر ب:18 مليون[1] .

ويظهر الهيكل التنظيمي لها وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لوحدة صيدال

[1] وثائق مقدمة من طرف وحدة صيدال.



المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف رئيس خلية الإعلام والاتصال.

المطلب الثالث :تقديم الوحدة محل الدراسة وحدة المضادات الحيوية (Antibiotical)

تعتبر وحدة المضادات الحيوية أكبر وأضخم وحدات مجمع صيدال ومن أكبر المؤسسات الجزائرية، وقد مرت بعدة مراحل حتى تصل إلى ما هي عليه الآن.

أولا : نشأة وحدة المضادات الحيوية

تمثل وحدة المضادات الحيوية مشروعا ضخما أسند إنجازه إلى المؤسسة الايطالية C.T.I.P لما تملكه هذه الأخيرة من خبرة وتكنولوجيا دقيقة فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية وما تتميز به من خصوصيات وقد تم إنشاؤه عبر عدة خطوات اتخذتها الدولة الجزائرية وهي[1] :

- في 1972/06 تم عرض مناقصة دولية بشأن إنشاء مركب المضادات الحيوية وقد وقع اختيار مسؤوليه على مؤسسة C.T.I.P الايطالية نظرا لعروضها المناسبة والمقبولة ؛
- في 1977/05/05 تم التوقيع على عقد الانجاز بين الجزائر والمؤسسة سابقة الذكر ؛
- في 1977/06/30 تسلمت المؤسسة الايطالية المشروع ؛
- في 1978/02/12 باشرت المؤسسة انجاز الأشغال ؛
- في سنة 1987 بدأ تشغيله من طرف مؤسسة صيدال حيث خصص لإنتاج المضادات الحيوية تحت الرخصة الايطالية، وفي يوم الثلاثاء 1988/10/04 دشن المركب من طرف رئيس الجمهورية " الشاذلي بن الجديد ".

ثانيا : تعريف وحدة المضادات الحيوية

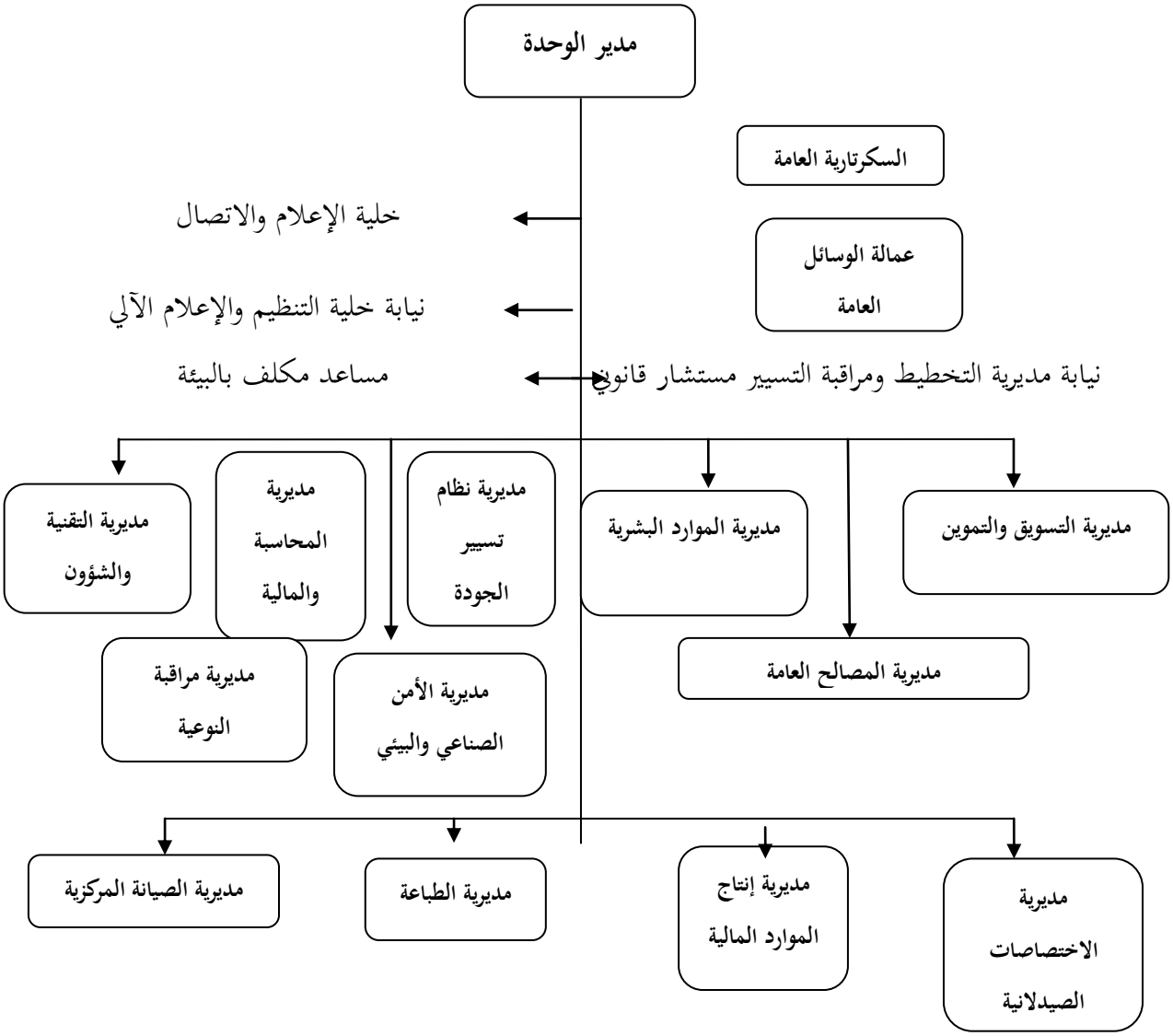
هذه الوحدة هي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم EPE /SPA برأسمال اجتماعي يقدر ب: 1.187.500.00 دج، يقع مقره بطريق الخميس ص. ب : 33 ـ المدية 26000 ويبعد حوالي 100 كلم جنوب الجزائر العاصمة، تصل مساحته إلى 33 هكتار ـ بعدما كانت في حدود 25 هكتار ـ منها 19 هكتار مبنية،وبعد إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال SAIDAL تحول اسمه من مركب إلى فرع إلى وحدة المضادات الحيوية التابعة لوحدة صيدال.

[1] وثائق مقدمة من طرف وحدة صيدال.

ثالثا : تنظيم وحدة المضادات الحيوية

عرف الهيكل التنظيمي لوحدة المضادات الحيوية هي الأخرى تغييرا يخص منصب المدير العام الذي أصبح رئيسا مديرا عاما، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوحدة :

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لوحدة المضادات الحيوية



المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف رئيس خلية الإعلام والاتصال

رابعا : خصائص وحدة المضادات الحيوية واستراتيجيتها

❖ **خصائص وحدة المضادات الحيوية**

هذه الوحدة هي مركب ضخم يتميز بالمؤهلات التالية :

- ✓ طاقة إنتاجية معتبرة في ميدان إنتاج المواد الأولية بكميات كبيرة وفي مختلف التخصصات الصيدلانية ؛
- ✓ مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للنوعية ؛
- ✓ قدرات عالية لدى مواردها البشرية المتميزة بالكفاءة في تصنيع منتجات ذات جودة عالية ؛
- ✓ مهارات عالية في تكنولوجيا التجزئة والخلائط والأشكال الصيدلانية المعقدة ؛
- ✓ قرابة 20 سنة خبرة لصناعة المضادات الحيوية عن طرق التخمير والتركيب النصفي أو الجزئي .

❖ **إستراتيجية وحدة المضادات الحيوية**

تعتمد سياسة وحدة المضادات الحيوية على المحاور الإستراتيجية التالية [1]:

- ✓ تلبية الحاجيات والوفاء بكل الالتزامات تجاه الزبائن،المستخدمين والمساهمون مع احترام المتطلبات القانونية قصد كسب ولاء وثقة هؤلاء المتعاملين ؛
- ✓ تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالعمل على استمرارية التحسين والتطوير في كافة المستويات قصد رفع الكفاءات الفعالية الإنتاجية وبالتالي توفير منتجات ذات جودة ونوعية وبأسعار معقولة ؛
- ✓ العمل على تحقيق التموضع الجيد لمنتجات وخدمات الوحدة الذي يوجب تكثيف الجهود قصد تدنية التكاليف الناتجة عن شكاوي الزبائن ؛
- ✓ جلب تجهيزات إنتاجية جديدة لرفع الطاقة الإنتاجية قصدتسويق منتجات الوحدة في الأسواق العالمية ؛
- ✓ التركيز على حماية البيئة من خلال تغيير تجهيزات معالجة النفايات والمياه السامة وكذا تغيير آلات التبريد وتعويضها بتلك التي تستهلك غازا مباحا دوليا ؛
- ✓ دخول الوحدة المجال البيطري .

[1] وثائق مقدمة من طرف وحدة صيدال.

خامسا: الهيئة المكلفة

أولا : تقديم المديرية

تعمل هذه المديرية على تسجيل العمليات اليومية التي يقوم بها المجمع محاسبيا وتسجل العمليات الخاصة بشراء أو تنازل عن الاستثمارات، كما تقوم بحساب النتيجة الجبائية وحساب النتيجة الصافية للسنة المالية وإعداد الميزانية الختامية. وتتكون هذه المديرية من دائرتين هما[1] :

1. **دائرة المالية** : هذه الدائرة تتكون من أربعة مصالح وتتمثل فيما يلي :

- **مصلحة الخزينة** : تضم رئيس المصلحة، أمين الصندوق والمحاسب، وتتمثل مهامه في :

_ استقبال جميع الملفات وطلبات التسديد للقيام بعملية الدفع ؛

_ استقبال مختلف الأوراق التجارية لإرسالها للبنك ؛

_ مراقبة ومعالجة مختلف الملفات ؛

_ العلاقة مع البنك ؛

_ تمويل الصناديق الفرعية لمختلف المديريات ؛

_ وضع مخطط للخزينة ؛

_ مراقبة المطعم ؛

_ تطبيق الإجراءات .

- **مصلحة التحصيل (الزبائن)**: تضم رئيس مصلحة ومحاسب، والوظيفة الأساسية لهذه المصلحة هي تسيير ومتابعة الزبائن وكذلك تحصيل الحقوق .
- **مصلحة الموردين الأجانب**: تتكون من رئيس مصلحة ومحاسب مكلفين بتنفيذ المهام التالية:

_ تسيير ملفات الموردين الأجانب ؛

_ التوطين البنكي ؛

_ تطبيق الإجراءات .

- **مصلحة الجباية** : هذه المصلحة تضم إطار من أجل القيام بجمع المعلومات الخاصة بالتصريح الشهري أو السنوي المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الضريبة على أرباح الشركات ورسوم أخرى، الاتصال بمديرية الجباية ومتابعة ملفات المنازعات الجبائية ؛

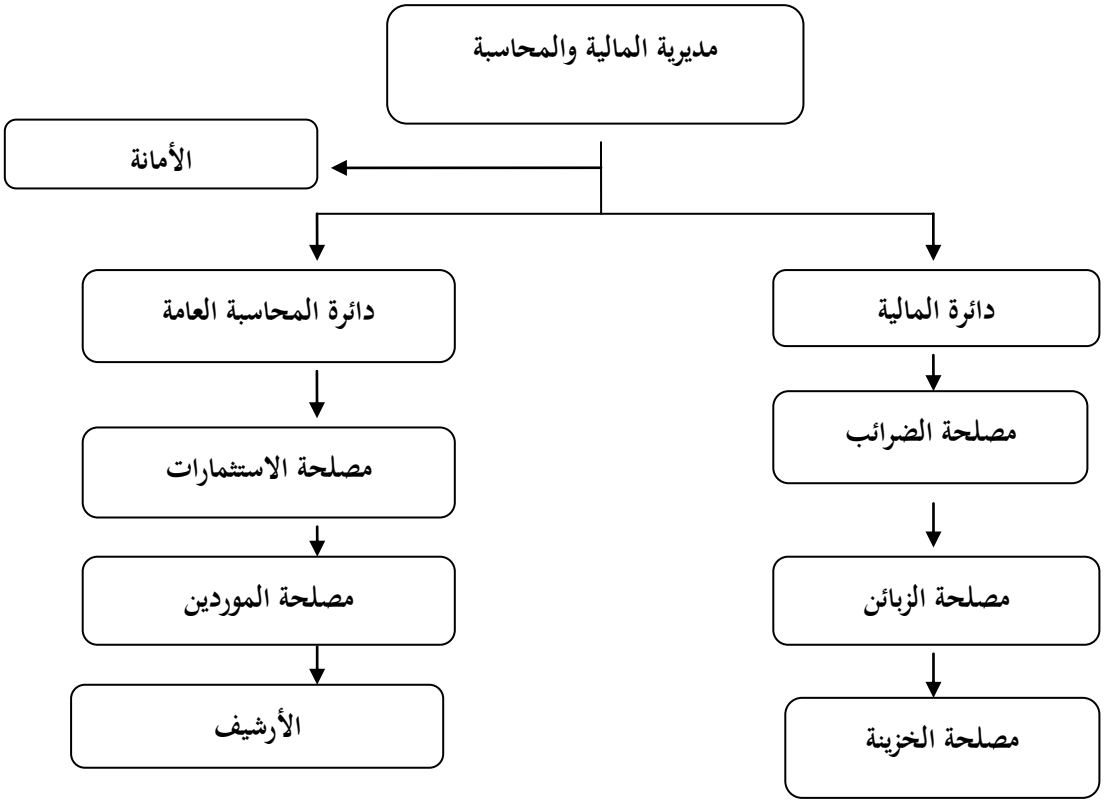
[1] مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة، يوم 03/09/ 2020 على الساعة 10:00

2. **دائرة المحاسبة العامة** : تتكون هذه الدائرة من أربعة مصالح هي:

- **مصلحة المحاسبة العامة** : هذه المصلحة تتكون من رئيس مصلحة وثلاث محاسبين من أجل التسجيل المحاسبي لعمليات الخزينة، التسجيل المحاسبي للأجور، التسجيل المحاسبي للعمليات التي تتم بين الفروع والتسجيل المحاسبي لعمليات مختلفة وتطبيق الإجراءات .
- **مصلحة المخزونات** : تتكون من رئيس مصلحة ومحاسبين من أجل التسجيل المحاسبي للمدخلات، التسجيل المحاسبي لعمليات الشراء المحلية و الأجنبية ،التسجيل المحاسبي لعمليات البيع والخدمات وتطبيق الاجراءات.
- **الأرشيف** : كل أرشيف مديرية المالية والمحاسبة يعتبر تحت مسؤولية دائرة المحاسبة العامة .

ويمكن تلخيص مصالح مديرية المالية والمحاسبة في الشكل التالي :

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على معلومات مديرية المالية والمحاسبة لوحدة أنتيبيوتيكال ــ المدية ــ

المبحث الثاني : تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على مؤسسة صيدال فرع أنتيبيوتيكال المدية

من خلال تناولنا للأداء المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي في الفصلين السابقين ارتأينا القيام بدراسة ميدانية تهدف إلى تطبيق المعارف النظرية مع الواقع العملي في المؤسسات الصناعية، وقد اخترنا مؤسسة صيدال وحدة المدية لأنها تفي بغرض دراستنا بحيث يمكن تحليل قوائمها المالية لتطبيق النماذج الكمية عليها.

المطلب الأول:إعداد الميزانيات المالية العامة والمختصرة وجدول حساب النتائج للفترة 2016-2018.

أولا: الميزانية المالية العامة

1-جانب الأصول لسنة 2016:

الجدول رقم 04 :يمثل الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2016.

وحدة القياس :دج

الاصول	الاجمالي	الاهتلاكات	الصافي
أصول غير جارية			
أصول غير ملموسة	169868946,76	168827992,40	1040954,36
أراضي	125595404,00		125595404,00
مباني	3026021416,28	3014811761,16	11209655,12
أصول أخرى	8202070697,40	8158490658,96	43580038,44
اصول قيد التنفيذ	6056088,95		6056088,95
أصول مالية أخرى	2452500,00		2452500,00
ضريبة مؤجلة	53797815,84		53797815,84
مجموع الاصول غير الجارية	**11585862869,23**	**11342130412,52**	**243732456,71**
أصول جارية			
مخزونات	1423836348,52	336534353,97	1087301994,55
زبائن	394557928,32	394153836,20	404092,12

مدينون آخرون	105615,39		105615,39
ضرائب	345347828,24	345347828,24	0,00
اصول مالية جارية أخرى	/	/	/
خزينة	18290650,45		18290650,45
مجموع الأصول الجارية	**2182138370,92**	**1076036018,41**	**1106102352,51**
المجمع العام للأصول	**13768001240,15**	**12418166430,93**	**1349834809,22**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الملحق01)

2-جانب الخصوم لسنة 2016.

الجدول رقم 05 :يمثل الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2016

وحدة القياس :د.ج

الخصوم	الصافي
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	/
الاحتياطات	/
فرق إعادة التقييم	00,0
ترحيل من جديد	-13646644,84
نتيجة صافية	523198369,25
روابط بين الوحدات	285262288,31
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**794814012,72**
خصوم غير جارية	
قروض وديون مالية	26675040,05
ديون أخرى غير جارية	/
ضريبة	0,00
مخصصات	232503962,92
مجموع الخصوم غير الجارية	**259179002,97**
خصوم جارية	
موردون وحسابات ملحقة	154366742,98
ضرائب	3802006,73

ديون أخرى	137338058,56
خزينة الخصوم	334985,25
مجموع الخصوم الجارية	**295841793,53**
المجموع العام للخصوم	**1349834809,22**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الملحق 02).

3-جانب الأصول لسنة2017:

الجدول رقم 06 :يمثل الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2017.

وحدةالقياس:د.ج

الاصول	الاجمالي	الاهتلاكات	الصافي
أصول غير جارية			
أصول غير ملموسة	169868946,76	169120146,77	748799,99
أراضي	125595404,00		125595404,00
مباني	3055703004,33	3044613342,41	11089661,92
أصول أخرى	8450817172,10	8136395711,96	314421460,14
اصول قيد التنفيذ	/		/
أصول مالية أخرى	2452500,00		2452500,00
ضريبة مؤجلة	59380756,94		59380756,94
مجموع الاصول غير الجارية	**11863817784,13**	**11350129201,14**	**513688582,99**
أصول جارية			
مخزونات	1452482205,78	420067069,80	1032415135,98
زبائن	347962441,14	347962441,14	00,00
مدينون آخرون	133625,72		133625,72
ضرائب	/	/	/
اصول مالية جارية أخرى	/	/	/
خزينة	92906366.96		92906366,96
مجموع الأصول الجارية	**189484639,60**	**768029510,94**	**1125455128,66**
المجمع العام للأصول	**13757302423,73**	**12118158712,08**	**1639143711,65**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة(الملحق 03)

4-جانب الخصوم لسنة 2017:

الجدول رقم 07:يمثل الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2017

وحدة القياس:د.ج

الخصوم	الصافي
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	/
الاحتياطات	/
فرق إعادة التقييم	614898378,10
ترحيل من جديد	-65522891,40
نتيجة صافية	834791464,93
روابط بين الوحدات	-298463004,49
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**1085703947,14**
خصوم غير جارية	
قروض وديون مالية	5335003,97
ديون أخرى غير جارية	/
ضريبة	/
مخصصات	254920137,28
مجموع الخصوم غير الجارية	**260255141,25**
خصوم جارية	
موردون وحسابات ملحقة	189579397,73
ضرائب	355,00
ديون أخرى	103530237,49
خزينة الخصوم	74633,04
مجموع الخصوم الجارية	**293184623,26**
المجموع العام للخصوم	**1639143711,65**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة(الملحق 04)

5- جانب الأصول لسنة2018:

الجدول رقم 08 :يمثل الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2018.

وحدةالقياس:د.ج

الاصول	الاجمالي	الاهتلاكات	الصافي
أصول غير جارية			
أصول غير ملموسة	169868946,76	169369746,77	499199,99
أراضي	125595404,00		125595404,00
مباني	3057077454,33	3047437418,55	9640035,78
أصول أخرى	8479173611,32	8216069366,61	263104244,71
اصول قيد التنفيذ	146205491,55		146205491,55
أصول مالية أخرى	2482500,00		2482500,00
ضريبة مؤجلة	53092492,97		53092492,97
مجموع الاصول غير الجارية	**12033495900,93**	**11432876531,93**	**600619369,00**
أصول جارية			
مخزونات	2047949720,87	431772409,68	1616177311,19
زبائن	347962441,14	347962441,14	/
مدينون آخرون	157783,19		157783,19
ضرائب	/		/
اصول مالية جارية أخرى	/		/
خزينة	62709213,53		62709213,53
مجموع الأصول الجارية	**2458799158,73**	**779734850,82**	**1679044307,91**
المجمع العام للأصول	**14492275059,66**	**12212611382,75**	**2279663676,91**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة(الملحق 05)

6-جانب الخصوم لسنة 2018:

الجدول رقم 09 :يمثل الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2018

وحدة القياس:د.ج

الخصوم	الصافي
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	/
الاحتياطات	/
فرق إعادة التقييم	614898378,10
ترحيل من جديد	0,00
نتيجة صافية	1133900352,76
روابط بين الوحدات	-239343560,56
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**1509455170,30**
خصوم غير جارية	
قروض وديون مالية	/
ديون أخرى غير جارية	/
ضريبة	/
مخصصات	201674387,32
مجموع الخصوم غير الجارية	**201674387,32**
خصوم جارية	
موردون وحسابات ملحقة	467416794,14
ضرائب	955,00
ديون أخرى	101116370,15
خزينة الخصوم	/
مجموع الخصوم الجارية	**568534119,29**
المجموع العام للخصوم	**2279663676,91**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة(الملحق 06)

ثانيا:إعداد الميزانية المالية المختصرة

1-إعداد الميزانية المالية المختصرة في 2016/12/31.

الجدول رقم 10 :يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

وحدة القياس:د.ج

الإستخدامات	المبالغ	%	الموارد	المبالغ	%
إستخدامات مستقرة	**243732456,71**	**18.06**	**موارد دائمة**	**1053993015,69**	**78.09**
إستخدامات جارية	**1106102352,51**	**81.94**	رؤوس الأموال الخاصة	794814012,72	**21.91**
إستخدامات الإستغلال	1087811702,06		خصوم غير جارية	259179002,97	
			موارد جارية	**295841793,53**	
إستخدمات خارج الإستغلال	-		موارد الاستغلال	295506808,27	
استخدامات الخزينة	18290650,45		موارد خارج الإستغلال	-	
			موارد الخزينة	334985,26	
المجموع	**1349834809.22**	**100**	**المجموع**	**1349834809.22**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية العامة للمؤسسة لسنة 2016.

2-إعداد الميزانية المالية المختصرةفي 2017/12/31.

الجدول رقم 11 :يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 .

وحدة القياس:د.ج

الإستخدامات	المبالغ	%	الموارد	المبالغ	%
إستخدامات مستقرة	**513688582,99**	**31.34**	**موارد دائمة**	**1345959088,39**	**82.12**
			رؤوس الأموال الخاصة	1085703947,14	
إستخدامات جارية	**1125455128,66**	**68.66**	خصوم غير جارية	260255141,25	
إستخدامات الإستغلال	1032548761,7		**موارد جارية**	**293184623,26**	**17.88**
إستخدمات خارج الإستغلال	-		موارد الاستغلال	1345959088,39	
استخدامات الخزينة	92906366,96		موارد خارج الإستغلال	-	
			موارد الخزينة	76633,04	
المجموع	**1639143711,65**	**100**	**المجموع**	**1639143711,65**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية العامة للمؤسسة لسنة 2017.

3- إعداد الميزانية المالية المختصرةفي 2018/12/31.

الجدول رقم12 :يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 .

وحدة القياس:د.ج

الإستخدامات	المبالغ	%	الموارد	المبالغ	%
إستخدامات مستقرة	**600619369,00**	**26.35**	**موارد دائمة**	**1711129557,62**	**75.07**
			رؤوس الأموال الخاصة	1509455170,30	
إستخدامات جارية	**1679044307,91**	**73.65**			
			خصوم غير جارية	201674387,32	
إستخدامات الإستغلال	1616335094,38		**موارد جارية**	**568534119,29**	**24.93**
إستخدمات خارج الإستغلال	-		موارد الاستغلال	568534119,29	
استخدامات الخزينة	62709213,53		موارد خارج الإستغلال	-	
			موارد الخزينة	-	
المجموع	**2279663676,91**	**100**	**المجموع**	**2279663676,91**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية العامة للمؤسسة لسنة 2018

4–حساب رأس المال العامل :

يحسب بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة

الجدول رقم13 :حساب رأس المال العامل

البيان	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
الأموال الدائمة	1053993015,69	1345959088,39	1711129557,62
الأصول الثابتة	243732456,71	513688582,99	600619369,00
رأس المال العامل الدائم الصافي	**810260558,98**	**832270505,4**	**1110510188,62**

ثالثا: إعداد جدول حساب النتائج

جدول رقم 14:يمثل جدول حساب النتيجة لمؤسسة صيدال فرع المدية للفترة 2016–2018.

البيان	المبالغ		
	2016	**2017**	**2018**
رقم الأعمال	2277060,00	1424834,00	974922,00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة	2458265778,45	2707808253,75	3348055137,77
الإنتاج المثبت	0,00	/	/
إعانات الاستغلال	/	/	/
1–إنتاج السنة المالية	2460542838,45	2709233087,75	**3349030129,77**
المشتريات المستهلكة	-1004813963,99	1099247076,02	-1446139362,87
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-84365100,48	86090282,38	-100986373,53
2–إستهلاك السنة المالية	**-1089179064,47**	**1185337358,40**	**-1547125736,40**
3–القيمة المضافة (1–2)	**1371363773,98**	**1523895729,35**	**180104393,37**
أعباء المستخدمين	-622445974,55	533676670,39	-661295458,25
الضرائب والرسوم المدفوعة المشابهة	-9817314,25	7346012,33	-5425379,37
4–إجمالي فائض الإستغلال	**739100485,18**	**982873046,63**	**1135183555,75**
المنتجات العملياتية الأخرى	7937363,74	17531405,75	49498274,49

الأعباء العملياتية الأخرى	-9214653,76	8938250,57	-6275114,74
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	-235980198,29	168120324,92	-140034368,92
إسترجاعات خسائر القيمة	36471130,40	18786059,39	99052014,59
5-النتيجة العملياتية	**538314127,27**	**842131936,28**	**1137424361,17**
منتوجات مالية	9371488,60	2767581,96	11205905,74
أعباء مالية	-13231771,26	15690994,41	-8441650,18
6-النتيجة المالية	**-3860282,66**	**-12923412,45**	2764255,56
7-النتيجةالعادية قبل الضرائب (5+6)	**534453844,61**	**829208523,83**	**1140188616,73**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00	/	/
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-11255474,36	-5582941,10	6288263,97
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**2514322821,19**	**2748318134,85**	**3508786324,59**
مجموع أعباء الإنشطة العادية	**-1991124451,94**	**1913526669,92**	**-2374885971,83**
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**523198369,25**	**834791464,93**	**1133900352,76**
عناصر غير عادية(منتجات)	0,00	/	/
9-النتيجة غير العادية	**0,00**	/	/
10-صافي نتيجة السنة المالية	**523198369,25**	**834791464,93**	**1133900352,76**

المصدر: من إعداد الطالبتين إستنادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (الملحق7،8،9)

المطلب الثاني: تطبيق نموذج التنبؤ بالفشل المالي

أولا:تطبيق نموذج Altman

يعد نموذج ألتمان من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي ويصاغ وفقا للمعادلة التالية :

$$Z= 0,012X1 + 0,014X2 + 0,033X3 +0,006X4 +0,01X5$$

جدول رقم 15: يبين كيفية تطبيق نموذج ألتمان على مؤسسة صيدال بالمدية

البيان	2016	2017	2018
صافي رأس المال العامل	810260558,98	832270505,4	1110510188,62
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
صافي رأس المال / مجموع الأصول	**0,60**	**0,507**	**0,48**

X1			
الأرباح المحتجزة	0	0	0
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول X2	**0**	**0**	**0**
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	534453844,61	829208523,83	1140188616,3
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول X3	**0,395**	**0,505**	**0,500**
القيمة السوقية للأسهم	158962802,5	217140789,4	301891034
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
القيمة السوقية للأسهم /مجموع الأصول X4	**0,1177**	**0,13247**	**0,13242**
المبيعات	2277060,00	1424834,00	974992,00
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
المبيعات / مجموع الأصول X5	**0,001**	**0,00086**	**0,00042**

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة .

سنة 2016 :

$$Z = 0,012(0,60) + 0,014(0) + 0,033(0,395) + 0,006(0,1177) + 0,01(0,001)$$

$$= 0,0072 + 0 + 0,013035 + 0,0007062 + 0,00001$$

$$\mathbf{Z = 0,0209512}$$

سنة 2017 :

$$Z = 0,012(0,507) + 0,014(0) + 0,033(0,505) + 0,006(0,13247) + 0,01(0,00086)$$

$$= 0,006084 + 0 + 0,016665 + 0,00079482 + 0,0000086$$

$$\mathbf{Z = 0,02355242}$$

سنة 2018 :

$$Z = 0{,}012(0{,}48) + 0{,}014(0) + 0{,}033(0{,}500) + 0{,}006(0{,}13242) + 0{,}01(0{,}00042)$$

$$= 0{,}00576 + 0 + 0{,}0165 + 0{,}00079452 + 0{,}0000042$$

$$\mathbf{Z = 0{,}02305872}$$

التحليل :

اعتمادا على بيانات مؤسسة صيدال لسنة 2016،2017،2018 و عند القيام بحساب جميع النسب المالية الموضحة في الجدول أعلاه وبعد تعويض قيم هذه الأخيرة في معادلة Altman ، تحصلنا على قيم Z . يتبين لنا أن قيمة المؤشر Z أكبر من 1,81 و أقل من 2,99 وهذا ما يعرف بالمنطقة الرمادية حيث يصعب تحديد وضع المؤسسة.

ثانيا: نموذج SprinGATE

يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي ويصاغ وفق المعادلة التالية :

$$Z = 1{,}03X1 + 3{,}07X2 + 0{,}66X3 + 0{,}4X4$$

الجدول رقم 16: يبين كيفية تطبيق النموذج على مؤسسة صيدال بالمدية

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل	810260558,98	832270505,4	1110510188,62
إجمالي الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
رأس المال العامل / إجمالي الأصول X1	**0,60**	**0,507**	**0,48**
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	534453844,61	829208523,83	1140188616,3
إجمالي الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول X2	**0,395**	**0,505**	**0,500**
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	534453844,61	829208523,83	1140188616,3

الخصوم المتداولة	295841793,53	293184623,26	568534119,29
الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الخصوم المتداولة X3	**1,806**	**2,828**	**2,005**
المبيعات	2277060,00	1424834,00	974992,00
إجمالي الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
المبيعات/ إجمالي الأصول X4	**0,001**	**0,00086**	**0,00042**

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

سنة 2016 :

$$Z = 1,03(0 ,60) + 3,07(0,395) + 0,66(1,806) + 0,4(0,001)$$

$$= 0,618 + 1,21265 + 1,19196 + 0,0004$$

$$\mathbf{Z = 3,02301}$$

سنة 2017 :

$$Z = 1,03(0,507) + 3,07(0,505) + 0,66(2,828) + 0,4(0,00086)$$

$$= 0,52221 + 1,55035 + 1,86648 + 0,000344$$

$$\mathbf{Z = 3,939384}$$

سنة 2018 :

$$Z = 1,03(0,48) + 3,07(0,500) + 0,66(2,005) + 0,4(0,00042)$$

$$= 0,4944 + 1,535 + 1,3233 + 0,000168$$

$$\mathbf{Z = 3,352868}$$

التحليل :

اعتمادا على بيانات مؤسسة صيدال لسنة 2016، 2017، 2018، و بعد القيام بحساب جميع النسب المالية الموضحة في الجدول أعلاه، وبعد تعويض قيم هذه الأخيرة في معادلة SprinGate تحصلنا على قيم Z، يتبين أن قيمة المؤشر Z موجبة وهذا يعني أن المؤسسة حسب مؤشرات هذا النموذج بعيدة عن الفشل المالي وفي حالة مالية جيدة.

ثالثا: نموذج Kida

يعد نموذج كيدا من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي ويصاغ وفقا للمعادلة التالية:

$$Z=1,042X1+0\ ,42X2+0,461X3+0,463X4+0,271X5$$

جدول رقم17: يبين كيفية تطبيق نموذج كيدا على مؤسسة صيدال بالمدية

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	523198369,25	834791464,93	1133900352,76
مجموع الاصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
صافي الربح بعد الضريبة/مجموع الأصول X1	**0,387**	**0,509**	**0,497**
حقوق المساهمين (حقوق الأموال الخاصة وما شابهها)	794814012,72	1085703947,14	1509455170,30
مجموع الخصوم	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
حقوق المساهمين/مجموع الخصوم X2	**0,588**	**0,6623**	**0.6621**
الأصول السائلة	18290650,45	92906366.96	62709213,53
الخصوم المتداولة	295841793,53	293184623,26	568534119,29
حساب الأصول النقدية/الخصوم المتداولة X3	**0.061**	**0.316**	**0.110**
المبيعات	2277060,00	1424834,00	974992,00
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
حساب المبيعات/ مجموع الأصول X4	**0.001**	**0.00086**	**0.00042**
النقديات	18290650,45	92906366.96	62709213,53
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
حساب النقدية/مجموع الأصول X5	**0.013**	**0.056**	**0.027**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية العامة وحساب النتائج 2016و2017و2018.

سنة 2016:

$$\mathbf{Z=}1{,}042(0{,}387) +0{,}42(0{,}588) -0{,}461(0{,}061) +0{,}463(0.001) +0.271(0.013)$$

$$= 0{,}403+0{,}246-0{,}028+0{,}000463+0{,}0035$$

$$\mathbf{Z=0.62}$$

سنة 2017

$$Z =1{,}042(0{,}509) +0{,}42(0{,}6623) -0{,}461(0{,}316) +0{,}463(0{,}00086)+0{,}271(0{,}056)$$

$$= 0{,}530+0{,}278-0{,}145+0{,}00039+0{,}015$$

$$\mathbf{Z =0{,}67}$$

سنة 2018:

$$Z=1{,}042(0{,}497) +0{,}42(0{,}6621) -0{,}461(0{,}110) +0{,}463(0{,}00042) +0{,}271(0{,}027)$$

$$= 0{,}517+0{,}278-0{,}05071+0{,}00019+0{,}0073$$

$$\mathbf{Z=0{,}75}$$

التحليل:

اعتمادا على بيانات مؤسسة صيدال لسنة 2016,2017و2018 و بعد القيام بحساب جميع النسب المالية الموضحة في الجدول ، و بعد تعويض قيم هذه الأخيرة في معادلة Kida تحصلنا على قيمZ . يتبين لنا أن قيمة المؤشر Z موجبة وهذا يعني أن المؤسسة حسب مؤشرات هذا النموذج تتمتع بملاءة مالية جيدة تمكنها من الاستمرار مستقبلا أي أن المؤسسة ليست مهددة بخطر الإفلاس المالي.

رابعا:نموذج Sherrod

يعد نموذج شيرود من أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي ويصاغ وفقا للمعادلة التالية:

$$Z = 17X1+9X2+3,5X3+20X4+1,2X5+0,1X6$$

جدول رقم 18: يبين كيفية تطبيق نموذج شيرود على مؤسسة صيدال بالمدية

البيان	2016	2017	2018
صافي رأس المال العامل	810260558,98	**832270505,4**	1110510188,62
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول X1	**60,0**	**0,507**	**0,48**
الأصول النقدية	18290650,45	92906366.96	62709213,53
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
الأصول النقدية /مجموع الأصول X2	**0,013**	**0,056**	**0,027**
حقوق المساهمين	794814012,72	1085703947,14	1509455170,30
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
إجمالي حقوق المساهمين/مجموع الأصول X3	**0,588**	**0,6623**	**0,6621**
الربح قبل الفوائد والضرائب	534453844,61	829208523,83	1140188616,3
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول X4	**0,395**	**0,505**	**0,500**
مجموع الأصول	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
مجموع الخصوم	1349834809,22	1639143711,65	2279663676,91
إجمالي الأصول/إجمالي الخصوم X5	**1**	**1**	**1**
حقوق المساهمين	794814012,72	1639143711,65	2279663676,91
الأصول الثابتة	243732456,71	600619369,00	513688582,99
إجمالي حقوق المساهمين/الأصول الثابتة X6	**3,261**	**2,729**	**44,378**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات المؤسسة

سنة 2016:

$$Z = 17(0,60) + 9(0,013) + 3,5(0,588) + 20(0,395)$$
$$+1,2(1) + 0.1(3,261) = 10,2 + 0.117 + 2,058 + 7,9 + 1,2 + 0,326$$

Z = 21,80

سنة 2017:

$$Z = 17(0,507) + 9(0,056) + 3,5(0,6623) + 20(0,505) + 1,2(1)$$
$$+0,1(2,729)$$
$$= 8,619 + 0,504 + 2,318 + 10,1 + 1,2 + 0,279$$

Z = 23,02

سنة 2018:

$$Z = 17(0,48) + 9(0,027) + 3,5(0,6621) + 20(0,500) + 1,2(1)$$
$$+0,1(44,378)$$
$$= 8,16 + 0,243 + 2,317 + 10 + 1,2 + 4,437$$

Z =26,357

التحليل :

اعتمادا على بيانات مؤسسة صيدال لسنة 2016,2017و2018 وبعد القيام بحساب جميع النسب المالية الموضحة في الجدول وبعد تعويض قيم هذه الأخيرة في معادلة Sherrod تحصلنا على قيمZ . يتبين لنا أن قيمة Z لسنة 2016و2017 قد انحصرت بين 20 و 25 و هذا يدل على أن المؤسسة تمتلك احتمال قليل جدا للتعرض للإفلاس حسب سلم التصنيف التابع لنموذج Sherrod، أما بالنسبة لسنة 2018 فكانت قيمة Z أكبر من 25 عند مقارنتها بسلم التصنيف Sherrod وهذا يعني أن هذه المؤسسات بعيدة جدا عن الفشل و غير معرضة لخطر الإفلاس.

المطلب الثالث:المقارنة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي

سادسا: المقارنه بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي

و للمقارنة بين النماذج المعروضة سابقة للتنبؤ بالفشل المالي سيتم ترتيب هذه النماذج حسب تسلسلها الزمني، ومن المهم أيضا تحديد معايير للمقارنة منها:

المعيار الأول: حجم العينة المدروسة:

اختلف حجم العينة المدروسة بين النماذج المختلفة للتنبؤ بالفشل المالي، حيث بلغ عدد الشركات المدروسة في نموذج Beaver إلى 158شركة نصفها مفلس والآخر غير مفلس،وانخفض في نموذج Altman إلى42 شركة موزعة مناصفة بين الشركات المفلسة وغير المفلسة، في حين بلغ عدد الشركات المدروسة في نموذج Springate 40شركة فقط نصفها مفلس، في حين اقتصر عدد الشركات المدروسة في نموذج kidaعلى 32 شركة نصفها مفلس والآخر غير مفلس،أما نموذج Sherrod فتم تطبيقه على عينة من 30 مؤسسة نصفها مفلس والآخر غير مفلس.

ووفقا لما سبق فإن نموذج Beaver يعد النموذج الأفضل من حيث عدد الحالات المدروسة.

المعيار الثاني: عدد النسب المالية المستخدمة في بناء النموذج وتنوعها:

تراوح عدد النسب المالية المستخدمة في بناء النماذج السابقة ما بين (3) إلى (6) نسب مالية، وتعبر زيادة عدد النسبة المالية على القدرة الأكبر للنموذج المدروس في الإحاطة بظروف عمل المنشأة، فكلما تنوعت النسب المستخدمة فيه كلما ازدادت قدرته على التنبؤ، ففي حين بلغ في نموذج Beaver و نموذج Sherrod (6)نسب مالية، فقد انخفض عدد الشركات المدروسة في نموذج Altmanونموذج kidaإلى (5) نسب مالية، وبلغ في نموذج Springate (4)نسب مالية .

ووفقا لما سبق فإن نموذج Beaver ونموذج Sherrod يعدان النموذج الأفضل من حيث عدد النسب المستخدمة في بنائه.

المعيار الثالث: قدرة النموذج على التنبؤ باحتمالات الفشل المالي:

تعد قدرة النموذج على التنبؤ بفشل الشركات المدروسة وخصوصا في السنة الأولى من المعايير المهمة جدا في تقييم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، فقد اعتمدت قدرة نموذج Beaver على التنبؤ على قدرة المحلل المالي على الإحاطة بواقع المنشأة، حيث بلغت قدرة التنبؤ في نموذج Altman 95% أما نموذج Springateفقد بلغت 92.5%، وبلغت هذه القدرة في نموذج Kida 90% ،أما بالنسبة لنموذج Sherrod فقد بلغت قدرة التنبؤ 70% .

نستنتج مما سبق أن نموذج Altman يعد النموذج الأفضل من حيث دقة التنبؤ بالفشل المالي.

وبناءا على ما سبق فإن نموذج Beaver يعد النموذج الأفضل من حيث عدد الحالات المدروسة،إذ بلغ عدد الحالات المدروسة (158) حالة، أما من حيث عدد النسب المستخدمة في بناء النموذج فإن نموذج Beaver ونموذج Sherrod يعدا النموذجين الأفضلين، إذ بلغ عدد إذ بلغ عدد النسب المستخدمة فيهما (6) نسب مالية،، وبالمقابل فإن نموذج Altmnيعد النموذج الأفضل من حيث دقة التنبؤ بالفشل المالي، وبلغت دقة التنبؤ بالفشل في السنة الأولى وفقا له (95 %).

ومن أجل اعتماد نموذج واحد للتنبؤ فمن الضروري أن تفضي المقارنة إلى نموذج وحيد، وهنا يرى الباحثتان أنه على الرغم من أهمية معيار عدد النسب وتنوعها ومعيار دقة التنبؤ في العام الأول باحتمالات الفشل فإن معيار حجم العينة التي اختبر فيها النموذج يبقى الأهم، لأنه يمنح مصداقية أكبر النموذج، أي إنه على الرغم من أن نموذج Beaver ونموذج Sherrod هما الحائزان على أكبر عدد من النسب المالية، وأن نموذج Beaver هو الأفضل من حيث عدد الحالات المدروسة إلا أنه يعتمد في التنبؤ على قدرة المحلل المالي على الإحاطة بواقع المنشأة وهذا ما يجعل إعتماد هذا النموذج غير ممكن للتنبؤ بفشل الشركة، وبذلك فإن نموذج Altman يعد الأفضل من حيث عدد الحالات المدروسة بعد نموذج Beaver ، خصوصا وأن عدد النسب المستخدمة في بنائه هو (5) نسب مالية، وأن دقة التنبؤ وفقا لهذا النموذج بلغت 95%وهذا ما يجعل هذا النموذج الأصح للتنبؤ بالفشل المالي في الشركة.

خلاصة:

بعد الدراسة الميدانية الخاصة بمؤسسة صيدال فرع المدية حاولنا تطبيق الجانب النظري على الجانب التطبيقي و ذلك بمحاولة تشخيص وتقييم الوضعية المالية و تحليل قوائمها المالية للسنوات الثلاث محل الدراسة 2016- 2017و2018 ،حيث أن المعلومات المالية تعطي صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة تمكنها من بناء نماذج كمية للتنبؤ بالفشل التي تساعد المحللون على اتخاذ القرارات السليمة،و تشخيص الصحة المالية للمؤسسة و التحكم فيها من اجل تفادي الفشل و ضمان إستمراريتها ، ولقد توصلنا في دراستنا لمجموعة من النتائج التي سيتم عرضها في الخاتمة .

خاتمة العامة

خاتمة عامة

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول أن موضوع الأداء المالي من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لكونه يسعى إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات عامة والاقتصادية خاصة والمساهمة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على دور الأداء المالي في قياس و التنبؤ بالفشل في المؤسسة،إذ تبين لنا أنه أمر ضروري لأنه يساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الحالية المستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المؤسسة لاتخاذ التدابير لتجنب الوقوع في الفشل لضمان البقاء و الاستمرارية و ذلك بالاعتماد على نماذج للتنبؤ بالفشل وتشخيص الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة و معرفة نقاط القوة و الضعف لها. وذلك من خلال معالجة الإشكالية المطروحة والتي كانت كالآتي: **ما دور الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي ؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والميدانية من جهة أخرى ،حيث تناولنا الدراسة النظرية في فصلين، الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للأداء المالي وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى ظاهرة الفشل المالي أما الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في وحدة صيدال فرع المدية المالي وتحليلها ومناقشة نتائجها للوصول لتحقيق أهداف الدراسة وبعد استكمال الدراسة في الجانب النظري والجانب الميداني توصلنا لعدد من النتائج والتوصيات،كما فتحت لنا هذه الدراسة أفاقا جديدة يمكن أن تكون مواضيع لأبحاث ودراسات مستقبلية .

أولا:نتائج اختبار الفرضيات.

لقد تم التوصل من خلال استعراض الفصول الثلاثة إلى ما يلي:

وفيما يخص الفرضية الأولى:

فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول : يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أونحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء المالي زمنيا في المؤسسة من مدة ويوفر تقيم الأداء المالي مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها التي تدور حول فكرة النجاح، وهذا الأخير يعتبر مقياسا مركبا بين الكفاءة والفعالية وبالتالي فهو أشمل من أي منهما.

تأكيد صحة الفرضية الثانية: بحيث أن التنبؤ بالفشل المالي من شانه التحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف و التعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل و هذا من خلال تطبيق نماذج الفشل في المؤسسة.

أما بالنسبة لآخر فرضية التي تنص على أن أهم النماذج التي يمكن تطبيقها في التنبؤ بالفشل المالي Altman، kida . Sprigate فهي صحيحة مع مراعاة تركيبة كل نموذج (النسب التي سيعتمد عليها) مع خصوصية نشاط كل مؤسسة .

ثانيا:نتائج دراسة الحالة

تكمن نتائج دراسة الحالة فيما يلي:

- المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب في كل سنوات الدراسة 2016،2017،2018 ؛
- من خلال تطبيق نموذج Altman توصلنا إلى أن المؤسسة تقع بالمنطقة الرمادية أي يصعب التنبؤ بوضعيتها وتحتاج إلى دراسة تفصيلية ؛
- عند تطبيق نموذج Springate تبين أن المؤسسة حسب مؤشرات هذا النموذج بعيدة عن الفشل المالي وفي وضعية مالية جيدة ؛
- وبعد تطبيق نموذج Kida أظهر هذا النموذج أن المؤسسة تتمتع بملاءة مالية جيدة ، تمكنها من الاستمرار مستقبلا ليست مهددة بخطر الفشل المالي ؛
- وأخيرا ومن خلال تطبيق نموذج Sherrod تبين أن يعني أن هذه المؤسسات في وضعية جيدة وبعيدة جدا عن الفشل .

ثالثا:التوصيات والاقتراحات

- يجب على المؤسسات محاولة إدراج برامج إلكترونية تستخدم أهم النسب المالية التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي ما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات قبل فوات الأوان ؛
- على المسيرين وأصحاب المؤسسات أن يهتموا بإيجاد فريق إداري يعمل على تحليل ودراية أهم النسب المالية التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي لتزويد الإدارة بالمعلومات حول وضعية المؤسسة، وذلك من أجل اتخاذ القرار قبل فوات الأوان ؛

- ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل و العمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطيع المؤسسة معرفة الوضع الحالي و التنبؤ بالمستقبل ؛
- العمل على عقد ندوات و دورات لتطوير قدرات الموظفين على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل لتوعيتهم و تدريبهم على كيفية استخدام هذه الاساليب للتنبؤ بالفشل ؛
- ضرورة إعتماد مؤشرات الأداء المالي وفق إطار متكامل وشامل من المقاييس المالية والاستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي بإدراك وفهم عميق كأساس سليم لتقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره ؛
- الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين أو بمكاتب الاستشارات والتدقيق الخارجيين لتقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الصناعية على مدار سنوات .

رابعا:آفاق الدراسة

- تطوير نماذج للتنبؤ بالفشل المالي بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية ؛
- دراسة أثر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإقتصاد الوطني
- فعالية مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا ـ الكتب

01 – إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي** ـ بين النظرية والتطبيق ـ الطبعة الأولى ، دار التحرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن2013

02– توفيق محمد عبد محسن، **الاتجاهات الحديثة في التقييم والتمييز في الأداء**، دار الكتاب الحديث،مصر2006

03 – حمزة محمود الزبيدي،**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسةالوراق للنشر والتوزيع،عمان2000

04 – حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**،مؤسسة الوراق ،عمان 2002

05 – فؤاد مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المنهاج الاردن2009

06 – علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع،طبعة1، عمان الأردن 2010

07 – فهمي مصطفى الشيخ,**التحليل المالي**،طبعة01،رام الله فلسطين2008

08 – محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم والشركات**،الطبعة الأولى2010

09 – مدحت محمد أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الأولى، مصر 2012

10 – منير شاكر و إسماعيل إسماعيل،**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**،الطبعة 1،عمان2000

11 – نبيل عبد السلام شاكر،**الفشل المالي للمشروعات**،كلية التجارة،جامعة عين شمس،دون سنة النشر

12 – وليد ناجي الحيالي،**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي**،الطبعة الأولى،الأردن2009

ثانيا ـ الأطروحات والرسائل الجامعية :

- **أطروحات الدكتوراه :**

01 – اشتعال طه فضل مولى محمد،**تقويم الأداء المالي للمصارف بإستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره بالخرطوم** ،رسالة دكتوراه،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2017

02 – انتصار سليماني، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية** ،رسالة دكتوراه،جامعة باتنة1 2016

03 – بكوش لطيفة،**مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر،بسكرة2017

04 – زبيدي البشير،سعيدي يحي،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**،أطروحة دكتوراه،جامعة محمد بوضياف،المسيلة 2016

05 – مساهل ساسية، **دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات** ،رسالة دكتوراه،جامعة فرحات عباس سطيف2017

➢ **رسائل الماجستير**

01 – أيمن فريد،**إستخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر3 2013

02 – بزقراري حياة ،**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**،رسالة ماجستير،جامعة محمد خيضر،بسكرة2011

03 – بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة2011

04 – خير الدين قريشي،**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**،رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة2012

05 –رامي بسام بكر قندوس،**درجة إلتزام مدققي الحسابات بمعيار التدقيق الدولي570 وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الاردنية**،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،كانون الأول 2017

06 – سليم عماري،**دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ،رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة2015

07 – سلمى محمد علي الطويل،**أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة في تدعيم قرار المدقق عند تقييم القدرة على الإستمرارية**،رسالة ماجستير،جامعة الاسلامية،غزة2013

08 – شاوي صباح،**أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس،سطيف2010

09 – شدري معمر سعاد،دور **المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية**،رسالة ماجستير،جامعة امحمد بوقرة،بومرداس2009

10 – عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة، الجزائر 2001

11 – عبد الجبارعلوان جبر الجياشي، **دور القوائم المالية المعدلة بالقوة الشرائية العامة في التنبؤ بالفشل المالي**،رسالة ماجستير،جامعة القادسية2017

12 – عمار أكرم عمر الطويل،**مدى إعتماد المصاريف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة2008

13 – عزت هاني عزت أبو شهاب،**مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان**،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،حزيران 2018

14 – عريوة محاد،**دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية** ،رسالة ماجستير،جامعة فرحات عباس،سطيف2011

15 – مؤمن شرف الدين، **دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة**، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف2011

16 – مريم شكري محمود نديم،**تقييم الأداء المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**,رسالة ماجستير,جامعة الشرق الأوسط2013

17 – مشعل جهاز المطيري،**تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط2011

18- هاشم أحمد محمد علي الرفاعي،**التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج آلتمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،كانون الثاني2017

19 - ياسر عوض الله بشير السماني,**دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة**،رسالة ماجستير،جامعة النيلين2018

➢ **الملتقيات:**

01 - بوغازي فريدة وآخرون ,**ملتقى وطني السادس حول : استخدام التقنيات الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية مداخلة بعنوان فعالية إستخدام التنبؤ في الجهاز الإداري**، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية،جامعة 20أوت سكيكدة دون سنة النشر

➢ **الدوريات والمجلات العلمية :**

01 - الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر 2010

02 - انتصار سليماني ونجمة عباس,**إستخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بتعثر المؤسسات الإقتصادية**،مجلة الإقتصاد الصناعي العدد 10 جوان2016

03 - بورنيسة مريم، خنفري خيضر، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي**،مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،العدد2 2019

04 - حمزة بن سويسي،عبد الوهاب سليماني،**دور التسيير الجبائي في تحسيين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مجلة الحوار الفكري،جامعة أدرار،المجلد الثالث عشر، العدد الخامس عشر،14-02-2018

05 - دادن عبد الغاني، **قراءة الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث العدد 4 2006

06 - رضوان العمار وحسين قصيري،**دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**،مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية،المجلد37،العدد5 2015

07 - رميدي وباصور,**إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية،المجلد الثاني، العدد07 أفريل 2017

08 - زرفاوي عبد الكريم،**تقييم أداء المؤسسة الإقتصادية بإستخدام أساليب المحاسبة الإدارية**،مجلة الاقتصاد الصناعي،العدد11 2016

09 - زهراء صالح الخياط،**إستخدام نموذج شيرود للتنبؤ بفشل المصارف** مجلة تنمية الرافدين، العدد115،المجلد36 2014

10 - عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا، **أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت**،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية،العدد السابع جوان 2017

11 - عبد الفتاح سعيد السرطاوي،عادل عيسى حسان، **التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين**،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية،المجلد الرابع،العدد2،فلسطين 2019

12- عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية مفهوم و تقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر2001

13- عباس علوان،**إستعمال نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق**،مجلة جامعة بابل،مجلد26،العدد1

14- عساوس موسى,التنبؤ بالتعثر المالي في مؤسسة عمومية اقتصادية,مجلة'المجلد التاسع,العدد الثاني,2018

15 - علي عباس كريم،**فرض الاستمرارية وإمكانية إستخدام بعض المؤشرات للإبلاغ عن التعثر المالي في الشركات العاملة**،مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية،سنة 2016

16 - عمر شريقي,**التنبؤ بالفشل المالي بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570**,مجلة الأبحاث الإقتصادية والادارية،العدد19،بسكرة الجزائر,2016

17 - غالب شاكر بحيت،**إستخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي،دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 2009-2013**،مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية،العدد19،جامعة واسط،العراق2015

18 – ماهر الأمين هلا يوزباشي،**إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم أستمرارية المشروع**،مجلة جامعة تشرين،المجلد37،العدد5 2015 1

19 – ماهر عياش الأمين،**مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي570 دراسة ميدانية في البيئة السورية**،جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية،المجلد38،العدد4 2016

20 – م.م.أمير علي خليل الموسوي،**إختبار وتحليل نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات بحث تطبيقي لعينة من شركات الاستثمار المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**،المجلة العراقية للعلوم الادارية،مجلد10،العدد39

21 – محمد أبركان ومحمد سفير،**التنبؤ بالفشل المالي بإستخدام نموذج ألتمان وكيدا**،مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد11،الجزء 2،العدد1 2020

22 – وهيبة رمضان، محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، **أثر إستراتيجية التمييز في الأداء المالي للمصارف التجارية**،مجلة العلوم الاقتصادية،2015

23 – يزيد تقرارت،**استخدامات أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي**،مجلة البحوث،كلية محاسبية ومالية،جامعة أم البواقي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الجزائر30-06-2017

المراجع الأجنبية:

1 - Abdellatif khemakhem , la dynamique de contrôle de gestion, Dumod 2ed paris 1976

2 - Bernard Martory contrôle de gestion sociale librairie vuibert paris1999

3 - Edward Altman,fiancial ratios discriminate analaysis and the prediction of corporate banckruptcy, *The Journal of Finance* is currently published by American Finance Association , Sep., 1968

4 - Edward Altman, Małgorzata Iwanicz-Drozdowska,financial distress prediction in a International context,journal of international Financial management and accountig,2016

5 - Thomas Arkan, Detecting Financial Distress with the b-Sherrod Model: a Case Study , NAUKOWE UNIWERSYTETU SZCZECIŃSKIEGO, nr 74, t. 2 .2015

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

BILAN
EXERCICE CLOS LE 31/12/2016

COMPTE	ACTIF	Note	31/12/2016 Brut	31/12/2016 Amort./Prov.	31/12/2016 Net	31/12/2015 Net
	ACTIF NON COURANT					
	Ecarts d'acquisition (ou goodwill)					
20	**Immobilisations incorporelles**	3	**169 868 946,76**	**168 827 992,40**	**1 040 954,36**	**1 422 382,54**
21	**Immobilisations corporelles**	4	**11 353 687 517,68**	**11 173 302 420,12**	**180 385 097,56**	**341 151 518,04**
211	Terrains		125 595 404,00		125 595 404,00	125 595 404,00
213	Batiments		3 026 021 416,28	3 014 811 761,16	11 209 655,12	18 116 786,77
215-218	Autres immobilisations corporelles		8 202 070 697,40	8 158 490 658,96	43 580 038,44	197 439 327,27
23	**Immobilisation en cours**		**6 056 088,95**		6 056 088,95	**0,00**
27	**Prêts et autres actifs financiers non courants**	5	**2 452 500,00**		2 452 500,00	**2 442 500,00**
13	**Impots différés**	6	**53 797 815,84**		**53 797 815,84**	**65 053 291,20**
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS		11 585 862 869,23	11 342 130 412,52	243 732 456,71	410 069 691,78
	ACTIF COURANT					
	Stocks et en cours	7	**1 423 836 348,52**	**336 534 353,97**	**1 087 301 994,55**	**975 129 165,41**
	Créances et emplois assimilés	8	**740 011 371,95**	**739 501 664,44**	**509 707,51**	**61 637 098,34**
41	Clients		394 557 928,32	394 153 836,20	404 092,12	59 236 833,65
42	Autres débiteurs		105 615,39		105 615,39	722 001,69
44	Impots et assimilés		345 347 828,24	345 347 828,24	0,00	1 678 263,00
	Disponibilités et assimilés		**18 290 650,45**		**18 290 650,45**	**52 487 127,13**
50	Placements et autres actifs financiers courant					
51-54	Trésorerie	9	18 290 650,45		18 290 650,45	52 487 127,13
	TOTAL ACTIF COURANT		2 182 138 370,92	1 076 036 018,41	1 106 102 352,51	1 089 253 390,88
	TOTAL GENERAL ACTIF		13 768 001 240,15	12 418 166 430,93	1 349 834 809,22	1 499 323 082,66

الملحق رقم 02

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

BILAN
EXERCICE CLOS LE 31/12/2016

COMPTE	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
	CAPITAUX PROPRES			
101	Capital émis			
106	Primes et reserves			
105	Ecarts de réevaluation		0,00	138 087 928,15
11	Autres capitaux propres – Report à nouveau	10	-13 646 644,84	-13 646 644,84
12	Résultat net		523 198 369,25	957 948 968,49
18	Liaisons inter-unités		285 262 288,31	-112 567 490,56
	TOTAL CAPITAUX PROPRES		794 814 012,72	969 822 761,24
	PASSIFS NON-COURANTS			
16	Emprunts et dettes financières	12	26 675 040,05	48 015 076,13
16	Autres dettes non courantes			
13	Impôts (différés et provisionnés)		0,00	
15	Provisions et produits constatés d'avance	11	232 503 962,92	265 606 131,08
	TOTAL PASSIFS NON-COURANTS II		259 179 002,97	313 621 207,21
	PASSIFS COURANTS			
40	Fournisseurs et comptes rattachés	13	154 366 742,98	82 473 949,45
44	Impots	13	3 802 006,73	1 311,00
45	Autres dettes	13	137 338 058,56	132 784 131,11
51	Trésorerie Passif	13	334 985,26	619 722,65
	TOTAL PASSIFS COURANTS III		295 841 793,53	215 879 114,21
	TOTAL GENERAL PASSIF		1 349 834 809,22	1 499 323 082,66

الملحق رقم 03

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 23/12/2019
Heure: 10:25:16
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2017 au 31/12/2017

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	Note	N (2017) BRUT	N (2017) AMORT. PROV.	N (2017) Net	N-1 (2016) Net
ACTIFS NON COURANTS					
ECART D'ACQUISITION (OU GOODWILL)					
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		169 868 946.76	169 120 146.77	748 799.99	1 040 954.36
IMMOBILISATIONS CORPORELLES					
TERRAINS		125 595 404.00		125 595 404.00	125 595 404.00
BATIMENTS		3 055 703 004.33	3 044 613 342.41	11 089 661.92	11 209 655.12
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELL		8 450 817 172.10	8 136 395 711.96	314 421 460.14	351 029 227.49
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION					
IMMOBILISATIONS ENCOURS					6 056 088.95
IMMOBILISATIONS FINANCIèRES					
TITRES MIS EN éQUIVALENCE - ENTREP					
AUTRES PARTICIPATIONS ET CRéANCES					
AUTRES TITRES IMMOBILISéS					
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS		2 452 500.00		2 452 500.00	2 452 500.00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		59 380 756.94		59 380 756.94	53 797 815.84
TOTAL ACTIF NON COURAN		11 863 817 784.13	11 350 129 201.14	513 688 582.99	551 181 645.76
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		1 452 482 205.78	420 067 069.80	1 032 415 135.98	1 087 301 994.55
CRéANCES ET EMPLOIS ASSIMILéS					
CLIENTS		347 962 441.14	347 962 441.14		42 715 951.42
AUTRES DEBITEURS		133 625.72		133 625.72	105 613.39
IMPOTS					
AUTRES ACTIFS COURANTS					
DISPONIBILITéS ET ASSIMILéS					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINAN					
TRESORERIE		92 906 366.96		92 906 366.96	18 290 650.45
TOTAL ACTIF COURANT		1 893 484 639.60	768 029 510.94	1 125 455 128.66	1 148 414 211.81
TOTAL GENERAL ACTIF		13 757 302 423.73	12 118,158 712.08	1 639 143 711.65	1 699 595 857.57

الملحق رقم 04

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 23/12/2019
Heure: 10:25:39
Utilisateur A1LB

BILAN

Période 01/01/2017 au 31/12/2017

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
CAPITAUX PROPRES			
AUTRES FOND PROPRES			
CAPITAL éMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITANT)			
DOTATION DE L'ETAT			
CAPITAL NON APPELé			
PRIMES ET RESERVES -(RéSERVES CONSOLIDéES)			
ECARTS DE RééVALUATION		614 898 378.10	614 898 378.10
ECART D'éQUIVALENCE			
Resultat Net		834 791 464.93	470 237 948.09
AUTRES CAPITAUX PROPRES - REPORT A NOUVEAU		-65 522 891.40	-225 823 553.43
INTER UNITES		-298 463 004.49	285 262 288.31
TOTAL I		1 085 703 947.14	1 144 575 061.07
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		5 335 003.97	26 675 040.05
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)			
AUTRES DETTES NON COURANTES			
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		254 920 137.28	232 503 962.92
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		260 255 141.25	259 179 002.97
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES		189 579 397.73	154 366 742.98
IMPOTS		355.00	3 802 006.73
AUTRES DETTES		103 530 237.49	137 338 058.56
TRESORERIE PASSIF		74 633.04	334 985.26
TOTAL PASSIFS COURANTS III		293 184 623.26	295 841 793.53
TOTAL GENERAL PASSIF		1 639 143 711.65	1 699 595 857.57

الملحق رقم 05

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2018

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	ACTIFS NON COURANTS				
	Ecart d'acquisition (ou godwill)				
	Immobilisations incorporelles	169 868 946.76	169 369 746.77	499 199.99	748 799.99
	Immobilisations corporelles				
	Terrains	125 595 404.00	0.00	125 595 404.00	125 595 404.00
	Bâtiments	3 057 077 454.33	3 047 437 418.55	9 640 035.78	11 089 661.92
	Autres immobilisations corporelles	8 479 173 611.32	8 216 069 366.61	263 104 244.71	314 421 460.14
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	146 205 491.55		146 205 491.55	
	Immobilisations financières				
	Titres mis en equivalences - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées				
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants	2 482 500.00		2 482 500.00	2 452 500.00
	Impôts différés actif	53 092 492.97		53 092 492.97	59 380 756.94
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	**12 033 495 900,93**	**11 432 876 531,93**	**600 619 369,00**	**513 688 582,99**
	ACTIFS COURANTS				
	Stocks et encours	2 047 949 720.87	431 772 409.68	1 616 177 311.19	1 032 415 135.98
	Créances et emplois assimilés				
	Clients	347 962 441.14	347 962 441.14	-	
	Autres débiteurs	157 783.19		157 783.19	133 625.72
	Impôts			-	
	Autres actif courant			-	
	Disponibilités et assimilés			-	
	Placements et autres actifs financiers courants			-	
	Trésorerie	62 709 213.53		62 709 213.53	92 906 366.96
	TOTAL ACTIFS COURANTS	**2 458 779 158,73**	**779 734 850,82**	**1 679 044 307,91**	**1 125 455 128,66**
	TOTAL GENERAL ACTIF	**14 492 275 059,66**	**12 212 611 382,75**	**2 279 663 676,91**	**1 639 143 711,65**

الملحق رقم 06

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2018

N° DE COMPTE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis		
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)		
	Ecarts de réévaluation	614 898 378.10	614 898 378.10
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	**1 133 900 352,76**	834 791 464,93
	Autres capitaux propres -report à nouveau	0,00	-65 522 891,40
	Liaison inter unités	-239 343 560,56	-298 463 004,49
	TOTAL I	**1 509 455 170,30**	**1 085 703 947,14**
	PASSIFS NON COURANTS		
	Emprunts et dettes financieres		5 335 003,97
	Impots (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	201 674 387,32	254 920 137,28
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**201 674 387,32**	**260 255 141,25**
	PASSIFS COURANTS		
	Fournisseurs et comptes rattachés	467 416 794,14	189 579 397,73
	Impôts	955,00	355,00
	Autres dettes	101 116 370,15	103 530 237,49
	Trésorerie passif		74 633,04
	TOTAL PASSIF COURANT III	**568 534 119,29**	**293 184 623,26**
	TOTAL GENERAL PASSIF	**2 279 663 676,91**	**1 639 143 711,65**

الملحق رقم 07

SITE DE PRODUCTION DE MEDEA

COMPTE DE RESULTAT
Période du 01/01/16 au 31/12/16

Classes	DESIGNATIONS	Notes	31/12/2016	31/12/2015
70	Chiffre d'affaires	14	2 277 060,00	1 424 700,00
72	Variation stocks produits finis et en cours		2 458 265 778,45	2 732 321 963,27
73	Production immobilisée		0,00	0,00
74	Subventions d'exploitation			
70-74	I – Production de l'exercice		2 460 542 838,45	2 733 746 663,27
60	Achats consommés	15/1	-1 004 813 963,99	-979 189 985,58
61-62	Services extérieurs et autres consommations	15/1	-84 365 100,48	-73 146 308,35
61-62	II – Consommation de l'exercice		-1 089 179 064,47	-1 052 336 293,93
	III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		1 371 363 773,98	1 681 410 369,34
63	Charges de personnel	15/2	-622 445 974,55	-652 575 460,15
64	Impôts, taxes et versements assimilés	15/3	-9 817 314,25	-12 002 201,12
	IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		739 100 485,18	1 016 832 708,07
75	Autres produits opérationnels	16	7 937 363,74	11 340 487,90
65	Autres charges opérationnelles	17	-9 214 653,76	-27 004 776,73
68	Dotations aux amortissements et aux provisions	18	-235 980 198,29	-175 948 514,86
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		36 471 130,40	177 114 562,96
	V RESULTAT OPERATIONNEL		538 314 127,27	1 002 334 467,34
76	Produits financiers		9 371 488,60	14 490 360,63
66	Charges financières		-13 231 771,26	-22 647 544,78
	VI RESULTAT FINANCIER	19	-3 860 282,66	-8 157 184,15
	VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		534 453 844,61	994 177 283,19
69	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00
69	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	20	-11 255 475,36	-36 228 314,70
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 514 322 821,19	2 936 692 074,76
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 991 124 451,94	-1 978 743 106,27
	VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		523 198 369,25	957 948 968,49
77	Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
67	Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
	IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
	X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		523 198 369,25	957 948 968,49

الملحق رقم 08

GROUPE SAIDAL SITE DE PRODUCTION DE MEDEA
000016034235782

Date : 23/12/2019
Heure 10:26:35
Utilisateur A1LB

COMPTE DE RESULTAT

Période du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
VENTES ET PRODUITS ANNEXES		1 424 834.00	2 277 060.00
PRESTATIONS DE TRANSPORT			
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		2 707 808 253.75	2 458 265 778.45
PRODUCTION IMMOBILISéE			
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION			
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS FINIS			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 709 233 087.75	2 460 542 838.45
ACHATS CONSOMMES		1 099 247 076.02	1 004 813 963.99
CESSIONS MATIèRES PREMIèRES			
CESSIONS PRODUITS			
SERVICES EXTéRIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		86 090 282.38	84 365 100.48
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		1 185 337 358.40	1 089 179 064.47
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 523 895 729.35	1 371 363 773.98
CHARGES DE PERSONNEL		533 676 670.39	622 445 974.55
IMPOTS , TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		7 346 012.33	9 817 314.25
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		982 873 046.63	739 100 485.18
CESSIONS PRODUITS			
AUTRES PRODUITS OPéRATIONNELS		17 531 405.75	7 937 363.74
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		8 938 250.57	9 214 653.76
CESSIONS CHARGES			
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS , PROVISIONS ET PERTES DE V.		168 120 324.92	242 208 342.71
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		18 786 059.39	36 471 130.40
V - RESULTAT OPERATIONNEL		842 131 936.28	532 085 982.85
PRODUITS FINANCIERS		2 767 581.96	9 371 488.60
CHARGES FINANCIèRES		15 690 994.41	13 231 771.26
VI - RESULTAT FINANCIER		-12 923 412.45	-3 860 282.66
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		829 208 523.83	528 225 700.19
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES			
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		-5 582 941.10	57 987 752.10
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 748 318 134.85	2 514 322 821.19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 913 526 669.92	2 044 084 873.10
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		834 791 464.93	470 237 948.09
ELéMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRéCISER)			
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
RESULTAT MINORITAIRE			
PART DANS LE RESULTAT DANS STES MISES EN EQUIVALENCES			
IIX- RESULTAT MINORITAIRE			
IIIX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		834 791 464.93	470 237 948.09

الملحق رقم 09

SITE DE MEDEA

DATE DE CLOTURE : 31/12/2018

N° DE COMPTES	TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017
	Chiffre d'affaires	974 992,00	1 424 834,00
	Variation stocks produits finis et en cours	3 348 055 137,77	2 707 808 253,75
	Production immobilisée		
	Subvention d'exploitation		
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**3 349 030 129,77**	**2 709 233 087,75**
	Achats consommés	-1 446 139 362,87	-1 099 247 076,02
	Services extérieurs et autres consommations	-100 986 373,53	-86 090 282,38
	II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-1 547 125 736,40**	**-1 185 337 358,40**
	III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**1 801 904 393,37**	**1 523 895 729,35**
	Charges de personnel	-661 295 458,25	-533 676 670,39
	Impôts, taxes et versements assimilés	-5 425 379,37	-7 346 012,33
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 135 183 555,75**	**982 873 046,63**
	Autres produits opérationnels	49 498 274,49	17 531 405,75
	Autres charges opérationnelles	-6 275 114,74	-8 938 250,57
	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-140 034 368,92	-168 120 324,92
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	99 052 014,59	18 786 059,39
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	**1 137 424 361,17**	**842 131 936,28**
	Produits financiers	11 205 905,74	2 767 581,96
	Charges financières	-8 441 650,18	-15 690 994,41
	VI - RESULTAT FINANCIER	**2 764 255,56**	**-12 923 412,45**
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**1 140 188 616,73**	**829 208 523,83**
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
	Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	6 288 263,97	**-5 582 941,10**
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 508 786 324,59	2 748 318 134,85
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 374 885 971,83	-1 913 526 669,92
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 133 900 352,76**	**834 791 464,93**
	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
	X - RESULTAT NET DE LEXERCICE	**1 133 900 352,76**	**834 791 464,93**